الاختيار الثوري

1981 – 1975

حقيقة الخلاف داخل الحركة الاتحادية

تقديم

صدر العدد الاول من جريدة الاختيار الثورى في نهاية سنة ١٩٧٥، أى في أعقاب الانحراف الصارخ الذى فرضه التيار الاصلاحي على مستوى قيادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، من خلال "المؤتمر الاستثنائي" وما رافقه من انحرافات وتغييرات في الشكل والمضمون.

لقد استغل هذا التيار أوضاع التشتت التنظيمي التي كان يعيشها الحزب، بسبب القمع الشرس الذى سلطه عليه الحكم، ليقدم لهذا الاخير ـ أى الحكم ـ العديد من التنازلات السياسية، بما فيها تلك التي تمس المبادئ الاساسية التي قامت عليها الحركة الاتحادية وقدمت في سبيلها أرواح العديد من خيرة أبناء شعبنا، مقابل السماح لهذا التيار بهامش شرعي يثبت من خلاله مواقعه السياسية ويخدم في نفس الوقت مصالح زمرة البيروقراطيين والتقنوقراطيين.

وضمن هذا الاطار رفعت شعارات "المسلسل الديموقراطي" و"الاجماع الوطني" وغيرها من الشعارات التي عبرت وتعبر أحسن تعبير عن مواقف وممارسات هذا التيار التي يمكن تلخيصها اجمالا في مواقف ذيلية للنظام ومستفيدة في نفس الوقت، في المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الشيء الذى لا يلغي في ذهنية الاصلاحيين امكانية المغامرة اذا سنحت فرصتها..

ولا بأس ولا عيب، لو تم كل هذا بشكل ذاتي مستقل، أى لو أن الاصلاحيين عبروا بوضوح عن اختياراتهم الايديولوجية والسياسية، وتشكلوا في اطار سياسي وتنظيمي منفصل... لو تم ذلك لكان أمرا طبيعيا ولساهم في تبسيط الحياة السياسية المغربية.. لكن التيار الاصلاحي المغامر لم يختر طريق الوضوح هذا.. بل اختار الخلط والغموض له بديلا، وأبى الا أن ينتهز فرصة التشتت والضعف الداخلي للحزب ليستحوذ على قيادته بهدف فرض توجيهه فوقيا، وتمييع الهياكل التنظيمية الداخلية وتعويمها بـ"الاطر" التقنوقراطية لتغزو مراكزها الحساسة، كل هذا في تناقض صارخ مع مكتسبات الخط الثورى للحزب ونضال جماهيره وتضحياتها الجسام. تلك المكتسبات الايجابية التي شكلت وتشكل ـ رغم المظاهر السلبية للتجربة ـ قاعدة صلبة للعمل على تطوير الحزب وبنائه بناء ثوريا، مع ما يقتضي ذلك من تعميق وتوضيح في خطه الايديولوجي والسياسي، وتمتين وتحصين لهياكله التنظيمية.

صدرت "الاختيار الثورى" اذن، ضمن هذا الواقع المتأزم للحركة الاتحادية، وحملت على عاتقها منذ عددها الاول مهمة التصدى لمواقف وممارسة النظام الرجعي كعدو أساسي وفضحها، لكن أيضا الوقوف أمام الانحراف القيادى وابراز أبعاده الايديولوجية والسياسية، ومخاطره التنظيمية، وطرح الصراع الايديولوجي السليم، والفرز التنظيمي والطبقي داخل الحزب، بديلا للمهاترات وحملات التشويه والدس والتشخيص التي اختارها التيار الاصلاحي كممارسة وسلوك...

ضمن هذا الاطار ساهمت الجريدة قدر الامكان في التعبير عن مواقف متميزة تجاه القضايا الجوهرية المطروحة في الساحة، وخاصة المسألتين الوطنية والديموقراطية، وكذا المواقف الظرفية والاستراتيجية على المستوى القومي وعلى المستوى الدولي عموما. كل ذلك في اطار خطها الدائم المناهض للامبريالية والرجعية المحلية والمكافح ضد النظام الاقطاعي الرأسمالي المغربي تحديدا.

وضمن هذا الاطار أيضا، تم الرد على الانحراف الاصلاحي المغامر، من زاوية التمسك بمكتسبات الحركة الاتحادية، ليس تمسكا جامدا، لكن بهدف تطويرها وصهرها ضمن اختيار ثورى شامل، يجسد نظريا وعمليا البديل الثورى الملموس والواقعي...

لا نقول بأن "الاختيار الثورى" قد أنجزت هذه المهام التوضيحية التي وجدت من أجلها بشكل كامل ناجز ـ خاصة وأن ظروف صدورها لم تكن من طبيعتها تسهيل هذه المهام ـ لكن يمكن القول بدون مبالغة أنها ساهمت ضمن ظروف وامكانية صدورها، وبشكل دورى متواصل، مساهمة ايجابية في ذلك التوضيح المطلوب.

ان تقييم عملها هذا، تقييما موضوعيا، يتطلب ولا شك مراجعة عامة للمواقف التي اتخذتها ودافعت عنها طوال هذه الحقبة، وطرح السؤال حول مدى صحتها وفعاليتها مقارنة بالوقائع الملموسة وبتطورها. وسوف يكون من الايجابي مثلا، طرح السؤال حول القضايا الجوهرية التي شدت اهتمام المناضلين خلال نفس الحقبة: كيف انطلق الصراع حول قضيتنا الوطنية؟ كيف كان موقف الاصلاح وماذا كان موقف "الاختيار الثورى"؟ هل أكدت الاحداث هشاشة وعدم صحة المواقف "الوطنية" الذيلية والمساومة، أم أنها أكدت ضرورة ربط القضية الوطنية بالصراع الطبقي؟ هل "منحنا" النظام "مسلسلا ديموقراطيا" مكن البلاد فعلا، من مؤسسات ديموقراطية ولو في شكلها البورجوازى الصرف؟ أم أنه أوقف "المسلسل" في حلقته الاولى ليبرز على شاكلة "بطل الديموقراطية" يسخرها ويقننها ضمن الحفاظ على جوهر حكمه المطلق، مع ترك الشكليات ليلتهي بها من توهم بأن "المسلسل" سيذهب حتى نهايته؟ وبكلمة واحدة: هل تغيرت طبيعة النظام؟ أم أن نوعية الصراع مستمرة على ما هي عليه منذ الاستقلال الشكلي، أى الصراع التناحرى الذى تتواجه فيه الجماهير الشعبية على طرف، والطبقة الاقطاعية الرأسمالية وممثلها الساهر على مصالحها: النظام الاوتوقراطي، على الطرف الثاني؟...

سوف نترك التقييمات المفصلة المرتبطة بهذه الاسئلة لمجال آخر، لنعبر عن شعورنا بأن مهام التوضيح الاولي حول القضايا السياسية العامة، والاشكالات الحزبية الداخلية، قد استنفذت جانبها الاساسي، وأصبحت أطروحات التيار الاصلاحي المغامر، واضحة عارية سواء على المستوى النظرى المحض أو مقارنة بالنتائج الملموسة للتجربة التي خاضها وقادها وطنيا وعربيا وكذا دوليا في اطار الاممية الثانية وفروعها المختلفة.. وبالتالي فان الاصلاحيين فشلوا عمليا في فرض الضبابية والخلط والغموض على الحركة الاتحادية، بفضل نضال القواعد الصامدة أساسا، ومختلف المبادرات القاعدية الذاتية، وضمنها المساهمة المتواضعة لجريدة "الاختيار الثورى". بفضل عمل كل هذه الروافد أصبح عمليا كل مناضل أمام مسؤولية الاختيار بناء على قناعاته ووفق التقييم الملموس للاحداث وتأكيدها أو تكذيبها لمختلف المواقف والاختيارات.

انها مسؤلية كل مناضل اتحادى...

حـــول "الاختيـــار الثـــوري في المغـــرب"

لعل ما يتميز به تفكير المناضل المهدى يمكن استخلاصه من خـــلال التقرير الموجه الى المؤتمر الثاني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية سنة ١٩٦٢ وهذا التمييز يتضح في شيئين :

– منهجية التحليل العلمي .. والتي تجعل من قارىء التقرير ومن أول وهلة يحس بالروح الموضوعية التي تسود كل فصول التحليل .

– نظرته الشمولية ،، والتي لا تتناول القضايا بشكل منعزل منفصل بعضها عن بعض ..

قضية المغرب لا يمكن ان تعالج بمعزل عن الوضع في الجزائر. الوضعان معا بشكل تداخلي مرتبطان بمسار الوضع التحرري في المغرب العـــربي وافريقيا ، كما يوضع الاستعمار الجديد فيها ..

ان هذه النظرة الشمولية المعتمدة على التحليل العلمي للقضايا هي التي تميز تفكير اخينا في الاختيار الذى وضعه أمام المؤتمر الثاني للاتحـــاد الوطني ..

ولعل ما تتميز به نضالية المهدى ، هو عدم فصله قط بين الممارسة والنظرية الثورية . من خلال معطيات تفكيره مارس حتى اخر يوم ، سواء خلال المرحلة الكفاحية المريرة الصعبة ضد الاستعمار الفرنسي المباشـــر ، وسواء فيما بعد الاستقلال الشكلي ، حيث اعطى كل وقته لمواجهة خطـــط الاستعمار الجديد وحلفائه في المغرب ..

وسواء حينما تعمقت رؤياه الثورية ، وارتفعت الى مستوى ربط مواجهة الامبريالية في منطقة المغرب العربي ، الى المنطقة العربية ، الى عموم القارات الثلاث .

من اجل تحقيق التطلعات الثورية لشعبه ، وهب حياته في خضـــم الممارسة نفسها .. وأمام اعين الجميع ، وفي واضحة النهار .

ولوضع الصورة من جديد بين ايدى قراء العدد الاول من « الاختيار الثورى » ، نورد **باقتضاب وتصرف امين** بعض المنطلقات كما تركزت في التحرير مع اعتبار الفترة التاريخية التي صدر فيها :

● **من سياسة الاستعمار القديم .. الى سياسة الاستعمار الجديد**

ان قضية تحرير المغرب من الحكم الاجنبي ليست تلقائية أو بمحض ارادة الشعب المغربي بشكل منعزل ، بل انها اتت في اطار مد سريع لحركة تحرير الشعوب المستعمرة .

وحين يمارس النضال التحريرى اليوم في المغرب بقيادة حركة الاتحاد ، وحين ينعقد المؤتمر الثاني ، وطبقا لقوانين المد والجزر ، فان فترة سنتي ١٩٦١ ، ١٩٦٢ ، قد تميزت برد فعل رجعي من طرف الاستعمار في قارتنا الافريقية ..

فافريقيا مع سنوات الستين ، قد دخلت في مرحلة جديدة من تاريخها النضالي ، وبدأت تمحي في القارة آثار السيطرة الاجنبية المباشرة .. رغم مآسي شعوب جنوب افريقيا ، ورغم العناد الاخرق لحكومتي البرتغال واتحاد جنوب افريقيا اللتين لن يفلتا من مصيرهما الحتمى .

« هذه الظاهرة وحدها ذات أهمية خطيرة ، اذ انها تحدث لا محالـــة

تغييرا جوهريا في التوازن الدولي الاستراتيجي والسياسي . ومع نمو حركة التضامن بين القارات الثلاث ، افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية ، وتظافر الجهود مع سائر القوات التقدمية في العالم ، فان هذا التغيير سوف يؤثر تأثيرا عميقا على تيارات التبادل الاقتصادى الدولي ، وبذلك يلغـــم الاستعمار من اساسه .

وليست حركة الهروب الى الامام التي تقوم بها الدول الاستعماريـة الاوربية بانتهاجها سياسة الاستقلالات الشكلية الممنوحة سوى خطة دفاع للاستعمار عن نفسه ، تحمل اليوم اسم الاستعمار الجديد . والاستعمـــار الجديد عبارة عن سياسة تعمل من جهة على منح الاستقلال السياسي ، وعند الاقتضاء انشاء دول مصطنعة لا حظ لها في وجود ذاتي ، ومن جهة اخرى ، تعمل على تقديم مساعدات مصحوبة بوعود تحقيق رفاهية تكون قواعدها الحقيقية خارج القارة الافريقية ..

« ونحن مقتنعون ان ظاهرة الاستعمار الجديد هذه ليست سوى محاولة لتوقيف المد الثورى ولو الى حين وهي لذلك لن تفت في عضد القوى الثورية ولن تمنعنا من ان نواصل مع سائر القوى التقدمية مهمتنا التاريخية لتصفية الاستعمار والقضاء على الامبريالية . غير اننا في حاجة الى جهود متواصلة لتعميق أسس نضالنا الايديولوجية ، ولتسليط الاضواء على كافة مظاهر هذا الاستعمار الجديد ، من اجل تشخيص خصائصه واستقصـــاء علمي لوسائله ، وتحقيق دقيق لادواته وركائزه » .

المغرب ومستقبل الثورة الجزائرية

« مما لا ريب فيه ان الوضع في الجزائر هو الذى سينتج عنه توضيح اكبر لتوعيات القوى المتقابلة في المغرب ، وهو الذى سيؤثر في اتجاه ايجابي او سلبي على أى من هذه القوى حسب ما ينتهي اليه من فشل او نجاح دور الاستعمار الجديد في تكييف حل مشكلة السلطة في الجزائر .

ولا بد للاستعمار من ان يبذل جهده لتركيز دعائمه الاستراتيجية في المغرب وفي المشرق كما في المجموعة الافريقية الاسيوية تبعا للتهديد الذى سوف تواجهه قواعده بسبب قيام نظم شعبية تقدمية اصيلة » .

من هذا الترابط العضوى بين الوضع في الجزائر والوضع في المغـرب تعالج قضية المغرب .

ان حتمية التطور تعطي فوز الثورة الجزائرية ، والوضع الدولي لصالح هذا الاتجاه ، وكذا بالاحرى صمود الجماهير الجزائرية بقيـــادة جيش التحرير .

ان على المناضلين المغاربة تجاه الجزائر عدة مسؤوليات أمام المعارك المقبلة لتصفية مخلفات الاستعمار سيستغل الاستعمار الفترة الزمنيـــة الانتقالية لاسترجاع انفاسه بشتى الوسائل ، بما في ذلك خلق قوة ثالثة يتسرب بواسطتها .

ان مسؤولية المناضلين المغاربة تكمن في التضامن المطلق مع المناضلين الجزائريين ، ومساعدتهم غير المشروطة لتحقيق النجاح .

ومن اللازم كذلك مساعدتهم بتجربتنا حتى لا يكرروا اخطاؤنا التي ارتكبناها بالنسبة للمغرب نتيجة سوء التقدير .

اخواننا الجزائريون يتمتعون برصيد ثماني سنوات من التجـــارب ومقومات التماسك الثورى والرصيد النضالي هذا عامل للفوز في اجتياز مرحلة تصفية الاستعمار وتلافي الفخاخ التي ستنصب لثورتهم كما نصبت في طريق المغرب .

المهم ان الثورة الجزائرية لا تهم الجزائريين وحدهم ان مستقبلها يهم المغاربة وعموم المغرب العربي .

الوضع الطبقي في المغرب

« ضمان نجاح كل حركة سياسية طامحة لان تتحول الى حركة ثورية هو قيامها بتحاليل علمية بين الفينة والاخرى من أجل توفير تصور عام للمجتمع الذى تعيش فيه .

والقيام بتحليل شامل ديناميكي للمجتمع ، هو الذى يساعد على ايجاد خطة سليمة ، ويعطي امكانية تصور عام لتطورات المستقبل .

انطلاقا من هذه الحقيقة يتأتى التحليل للوضع المغربي « ابتداءا من دور الاستعمار الجديد في افريقيا ودور الاستعمار في الجزائر وبالتالي في المغرب » .

وانطلاقا منه يمكن القيام بتحليل للحالة ، وللتناقضات الاجتماعية المتصارعة ، القوى الشعبية من جهة والقوى التي يعتمد عليها النظام من جهة اخرى ومن ورائه الاستعمار الجديد الذى دأب النظام على الحفاظ على مصالحه ..

ـ القوى الشعبية : الطبقة العاملة وتكون القوة الرئيسية ، ولكنها في حاجة لان تضع بوضوح قواعد العلاقات بين مهامها النقابية واهدافها السياسية .

ـ البورجوازية المتوسطة والصغيرة المتذمرة والمتوفرة على طاقة ثورية كامنة ، ولكنها مترددة في استئناف النضال لاستكمال التحرر الوطني .

ـ جماهير صغار الفلاحين والمحرومين من الارض الذين هم في حاجة الى وضوح الرؤيا لمهامهم ، كما هم في حاجة الى اطار ينظمون فيه نضالهم الخاص الى جانب نضال الطبقة العاملة .

قوة الحكم : الى جانب اقطاعيته ، بورجوازية كبرى تنازلت عن مطامعها السياسية ، وربطت مصيرها بالاقطاع .

ـ تنظيما سياسيا واجتماعيا للسهر على تأطير الجماهير الشعبية وتربيتها من اجل التعبئة الشاملة لسائر الموارد القومية الضرورية لتراكم وسائل الاستثمار .

ولن يتم كل ذلك الا عبر مرحلة طويلة توضع خلالها الاسس لبناء مجتمع اشتراكي .

ولن يتم ذلك الا بواسطة برامج تستجيب للحاجة الملحة وتحدد الاهداف والوسائل لبلوغها » .

وبالنسبة للوسائل اختيارنا معناه « ان كل سياسة لا تمر من استئصال جذور الهيكل الاقطاعي والرأسمالي الاستعمارى انما تخدم مصالح الاستعمار الجديد رغم ادعائها بالعمل على التصنيع وحتى الاشتراكية » .

٤) الافق الثورى والمهام العاجلة :

كل حركة ثورية في مرحلة المعركة من اجل التحرر القومي والديمقراطية لا بد لها من برنامج مرحلي ادنى ، مع اعتبار الافق الثورى .

ان البرنامج الانتقالي هو الذى يسمح بالوصول الى الغايات البعيدة مع اعتبار للواقع الذى نواجهه ، ويقتضي ذلك دوما التمسك بالحبلين ، حبل الاستراتيجية وحبل التكتيك . و « ان من يكتفي بالخطة التكتيكية المرحلية دون ان ينطلق من افق استراتيجي ، يكون مصيره أما ان يسرق منه الخصم سياسته ، واما ان يظهر بمظهر الانتهازية » .

الاختيـــار الثـورى والمهـــدى مناضـلا

بالخلاصة المقتضبة للاختيار الثورى نكون قد ابرزنا الاطار الفكرى العام الذى اختاره الاخ المهدى لممارسته النضالية « وساهم عبر تجربـــة الحركة الوطنية كما حدد » ومع امتداد الحركة الوطنية بعد الاســـتقلال استخلص العبرة ، وشكل بتفكيره مع تفكير يسار الحركة الوطنية اتجاها عاما ، كافح بصمود من أجل بلورة خط ثورى مناهض للامبريالية والرجعية.

وهكذا ظل نشاطه النضالي بحيويته حلقة متواصلة من أجل تحقيق الاهداف .. سواء خلال فترة النضال من اجل الاستقلال الوطني ، وخلال حملات : المطالبة بالاستقلال ، تنظيم الحزب ، خلق مدارس حرة ، التنسيق بين الحزب والمنظمة السرية .. وسواء خلال فترة النضال ضد الامبريالية والرجعية .

فمنذ الاستقلال الشكلي :

ساهم بنشاط كبير في صحيفة الاستقلال ، تنظيم الشباب وتكوين الاطارات ، المساهمة في تأسيس الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ، المجلس الوطني الاستشارى ، طريق الوحدة ، محاربة الاميـــة ، الصراع ضـــد البورجوازية في حزب الاستقلال ، دعم الحكومة الوطنية لسنوات ١٩٥٨ ـ ١٩٦٠ ، حركة ٥٩ من اجل انشاء الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، التضامن ضد حل جيش التحرير ، المؤتمر الثاني للحزب ، حملة الانتخابات البرلمانية.

وعلى مستوى النضال ضد الامبريالية :

الرفع من كفاحية القضية الفلسطينية وفضح دور اسرائيل في افريقيا ، تضامن الشعوب الافريقية الاسيوية . الحركة الدولية لتصفية القواعـــد الاجنبية ..

الاختيـــار الثـورى .. والمهـدى غـائبـا

واخيرا وبعد عشرين سنة من الاستقلال الشكلي ، وعشر سنوات من غياب المهدى ، نجد في الاختيار الثورى منطلقا نظريا ينطبق والواقع الحالي.

ان هذا التراث النضالي الذى ساهم فيه المهدى تفكيرا وممارســـة ، ليشكل بالفعل جزءا أساسيا من ايجابيات الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، وعلامة بارزة في مجموع تجربة الحركة الوطنية المغربية .

الا ان هذا الارث النضالي لا يمكن التعصب له بشكل جامد ، وتلقيه كوحي منزل ، بل ان تباعد الفترات واختلاف مضامين الصراع ، تحتم البحث على امكانيات التطوير والتلاؤم والتعميق في نفس الوقت .

وانطلاقا من هذا المبدأ ، فان جريدة الاختيار الثورى اذ تضع في مقدمة عددها الاول ما حرره الاخ المهدى خاصة ، فهي تأخذ على عاتقها العمل على استمرار هذا التراث النضالي ، واضعة النقاط على مكامن الضعف ، كما ستضعها على مراكز القوة ، للجعل منها قوة تاريخية .. ايجابيات تنيـــر الطريق وسلبيات كلها دروس لاى تجربة مستقبلية . على هذا السبيل ستسير جريدة « الاختيار الثورى » أداة للنضال ضد الامبريالية والرجعية .

الحركة الاستقلالية المغربية : من عريضة ١٩٤٤... الى مفاوضات "ايكس ليبان"

ميلاد الحركة الاستقلالية :

بعد عشرين سنة من المقاومة الشعبية المسلحة التي عمت المغرب شمالا وجنوبا : حركة ماء العينين ، الهبة ، موحى وحمو الزياني ، عبدالكريم الخطابي .... الخ سجلت من خلالها الجماهير الشعبية رفضها البات الخضوع لارادة المستعمر ، واستعدادها لبذل كل التضحيات من أجل صيانة السيادة الوطنية ... بعد هذه المرحلة ، ظهرت في المدن على الخصوص ، اللبنة الاولى لحركة سياسية اصلاحية ستتطور فيما بعد الى حركة جماهيرية من أجل استقلال المغرب .

وبالرغم من أن الاستعمار قد حاول باستمرار عزل المغرب عن العالم الخارجي ، فان هذه الحركة قد وجدت منبعها في الحركة الاصلاحية التي نشأت في الشرق العربي وعرفت بالحركة السلفية في المغرب .

ولقد انبنت هذه الحركة الاصلاحية على أساس ابراز « حقيقة الاسلام » ، فقامت منذ نشأتها بالدعوة الى « تطهير الدين من الخرافات التي الصقت به ، والعودة الى روح السنة المطهرة » ، كما طالبت بحرية الفرد والامة كشرط أساسي لتفتح الدين الاسلامي . وبهذا اكتسبت طابعا وطنيا مناهضا للوجود الاستعماري .

لقد تأثر بعض العلماء المغاربة بهذه الحركة ، نذكر منهم على الخصوص : مولاى العربي العلوى ، وعلال الفاسي ، وأبي شعيب الدكالي ... الخ . فاحتضنوها وأسسوا نواة الحركة السلفية في فاس والرباط ومراكش وطنجة على الخصوص .

وبتنسيق مع الجالية المغربية ، تأسست جمعية الشبان المسلمين ، وجمعية الهداية الاسلامية في الشرق العربي ، وجمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين ، وجمعية الثقافة العربية بفرنسا .

فقامت هذه النواة الاولى بحملات تدعو فيها المواطنين الى « نبذ الخرافات والتخلص من سلطة المشعوذين الذين يحركهم الاستعمار ، ويترأسهم بعض الاشراف الطامعين في العرش » .

واحتجاجا على «الضهير البربرى» ـ الذى نص سنة ١٩٣٠، على تكوين مناطق للعرب المسلمين، ومناطق للبربر ينوى المستعمر ارغامهم على اعتناق المسيحية ـ خاضت الحركة معركتها السياسية الاولى ، جندت من خلالها الجماهير الشعبية للتنديد بالضهير ، فعمت المظاهرات وقراءة « اللطيف » في مساجد جميع انحاء ابلاد .

وبواسطة هذا التجنيد الجماهيرى ، استطاعت الحركة بالفعل ان تنسف المؤامرة الاستعمارية الرامية الى تقسيم الشعب المغربي ، فارتفعت بذلك الى مستوى **حركة سياسية وطنية** .

وهكذا اخذت هذه الحركة ، اشكالا تنظيمية مختلفة ، تطورت من « كتلة العمل الوطني » ١٩٣٠ الى « الحزب الوطني » ١٩٣٧ ، مرورا « بالحركة الوطنية لتحقيق المطالب ١٩٣٥ ...الخ اعطتها واقعا ملموسا اكثر ، ومكنتها من مواصلة عملها ـ الوعظ والارشاد ـ ونضالها من اجل انتزاع بعض المكتسبات الديمقراطية من النظام الاستعمارى ، مواجهة في ذلك تعسف هذا النظام وقمعه المنهجي .

الا ان عريضة ١٩٤٤ قد شكلت تحولا اساسيا في تاريخ الحركة ، حيث ان مواجهة هذه الاخيرة لواقع النظام الاستعمارى العتيق من جهة ، وطابعها الجماهيرى من جهة اخرى ، قد جعلها تقتنع بعدم جدوى سياسة الاصلاحات في ظل النظام القائم ، وضرورة المطالبة مباشرة بالاستقلال التام والسيادة الوطنية . وهذا هو ما عبرت عنه العريضة التي وقعها ابرز مسيرى الحركة ، والتي كانت عبارة عن ميثاق تأسيسي لحزب الاستقلال.

ولقد تجاوبت الجماهير الشعبية تجاوبا تاما مع هذه الخطوط الايجابية ، فنظمت مظاهرات شملت اهم المدن المغربية ، تأييدا لعريضة ١٩٤٤.

ولقد واجه المستعمر هذا التحرك الجماهيرى بالاسراع لاعتقال مسيرى الحركة ، ومحاولة تصفيتها في مهدها .

لكن رد الفعل الجماهيرى كان أقوى مما توقعه المستعمر ، اذ خرجت مظاهرات شعبية ضخمة في فاس وسلا والرباط ، واحتلت الجماهير الاحياء

الشعبية (شالا ، المدينة القديمة بفاس) . ونظمت في الدار البيضاء اضرابات شملت مجمل المرافق الاقتصادية والاجتماعية .

وما كان للنظام الاستعماري الا ان يسخر جهازه القمعي ضد هذا النضال المشروع بكل وحشية وقساوة ، فاطلق الرصاص على المتظاهرين ، ونظم العمليات الارهابية داخل الاحياء الشعبية .. فكانت الحصيلة الاف القتلى والجرحى ، وعددا من الاحكام بالاعدام نفذت يوم عيد المولد ، وعشرات الاحكام بالاشغال الشاقة ، بالاضافة الى اقفال المدارس في وجه التلاميذ المغاربة ...

ان هذه التضحيات التي اقبلت عليها الجماهير تلقائيا لدليل على تشبثها بشعار الاستقلال التام، ورفضها الصريح للحماية الاستعمارية المفروضة عليها . كما ان مجمل هذا التحرك الجماهيري شكل مكسبا اساسيا بالنسبة للحركة الاستقلالية وهي تخطو خطواتها الاولى .

تحول كمي ونوعي داخل الحركة الاستقلالية :

ان الحركة الاستقلالية التي اسسها بعض العلماء السلفيين ، سرعان ما ضمت الى صفوفها عناصر البورجوازية الوطنية ، واغلبهم تجار كبار اغتنوا بفضل جميع المخزونات التي ادخروها قبل ١٩٣٩ . والسبب الموضوعي ، هو ان البورجوازية الوطنية قد بدأت تعاني من الضغط الاستعماري الذي يوقف نموها وتطورها ـ وفي هذا الصدد ، صدر قانون يمنع تأسيس شركة ذات رأسمال مغربي ، باستثناء في الميدان التجاري ـ وهكذا بدأت تلتزم بالقضية الوطنية ، وتنخرط في صفوف الحركة الاستقلالية .

أما الصناع والتجار الصغار ، ويمثلون اكثر من ثلث سكان المدن ، فلقد اصبحوا يعيشون ظروفا جد صعبة نتيجة المزاحمة القاهرة التي تعرضوا لها بسبب منتوجات الاستعمار العصرية ، ونتيجة الحالة المعيشية المزرية للجماهير التي انعكست على التجار الصغار بالافلاس .

واذا اضفنا ان اغلبية المثقفين « التقليديين » الذين يتخرجون من الزوايا وجامعة القرويين على الخصوص ، يواجهون انعدام المناصب الادارية التي تبقى تحت سيطرة الاستعمار ، نكون قد وصفنا القاعدة الجماهيرية التي شكلت الركائز الاولى التي اعتمدت عليها الحركة الاستقلالية غداة تأسيسها . والملاحظ ان مجمل عناصر هذه القاعدة تنتمي الى الطبقة المتوسطة ، ومركزها المدن الكبرى ، حيث خاضت المعارك السياسية الاولى من اجل المطالبة بالاستقلال (حوادث يناير ١٩٤٤).

الا ان الحركة الاستقلالية ستشهد في اواخر الاربعينات تحولا اساسيا في تركيبها الاجتماعي ، وذلك بالتحاق افواج هامة من الفلاحين والعمال بصفوفها .

لقد ادى انتزاع الاراضي من الفلاحين الصغار لصالح المعمرين ، والانخفاض الباهض في اسعار المنتوجات الفلاحية .. الى تدهور مفجع في الحالة المعيشية لجماهير الفلاحين الفقراء ، فتضخمت ظاهرة هجرة الفلاحين الى المدن .

وهذه الظاهرة بالذات ، كانت عاملا اساسيا في ميلاد الطبقة العاملة ، وايضا عامل التصنيع الخفيف الذي اقبل عليه الاستعمار ، سعيا منه لاستنزاف خيرات البلاد وموادها الاولية ، بعد استخراجها او تحويلها تحويلا خفيفا . الا ان هزالة هذه الصناعة ، والحالة المزرية التي تعيشها الجماهير في مجمل القطاعات . قد ولدتا بطالة ضخمة في المدن الكبرى ، وغالبا ما كان مصير الفلاحين المهاجرين هو الانضمام الى جيش العاطلين أشباه العاطلين .

ان عملية تلقيح مجتمعنا بهياكل رأسمالية التي اقبل عليها المستعمر خدمة لمصالحه ، سيكون لها أثر عميق على الهياكل الاقتصادية والعلاقات اجتماعية القائمة .

فبالاضافة الى ميلاد الطبقة العاملة المغربية ـ في ظروف لا ننسى انها كانت جد شاقة وقاسية ـ نلاحظ أن هياكل المواصلات الحديثة من طرق وسكك حديدية وغيرها ، وما نتج عن ذلك من رواج بين المدن والبوادى ، بين الجبال والسهول.. قد لعبت دورا هاما في اذكاء وعي الجماهير الفلاحية بالقضايا العامة ، وتعزيز الوحدة الوطنية بتجاوز الاطار القبلي الضيق ، والرفع من مستوى الوعي الوطني .

والنتيجة الطبيعية لهذه الاوضاع العامة التي تعيشها الجماهير الفلاحية والعمالية ، وجماهير العاطلين واشباه العاطلين ... هي الالتحاق بالحركة الاستقلالية كتعبير موضوعي عن تناقضها مع النظام الاستعماري ، والجواب على الاستغلال البشع الذى يمارس ضدها .

وهكذا انضمت جماهير العمال والفلاحين والعاطلين الى صفوف الصناع والتجار الصغار والمثقفين ، وعناصر البورجوازية الوطنية ، فشكلت بذلك جبهة وطنية عريضة تواجه عدو مشتركا : الاستعمار وحلفاؤه .

ان البورجوازية الوطنية ، مؤسسة الحركة ، هي التي كانت مؤهلة ماديا ومعنويا لقيادة هذا التحالف . ولقد حرصت على تحديد اطار تحركاته منذ الانطلاقة ، حيث أن تأسيس حزب الاستقلال قد تم في اطار الخطوط التوجيهية العريضة التالية:

● الشرط الاساسي لانهاض المغرب هـــو استقلاله .

● نشاط الفرد في الحيـاة الاجتماعية يستلزم الحرية .

● الحكم « للملك الشعبي محمد بن يوسف » في اطار ملكية دستورية

الا ان توسيع قاعدة الحـــركة الاستقلالية ، بادماجها جماهير العمال والفلاحين والعاطلين ... لم يعزز صفوفها كما فحسب ، بل ولد ارتفاعا هاما في مستواها الكفاحي ، وفتح المجال لاســـاليب نضالية جديدة ، دفعت بالحركة الى ساحة النضال الجماهيرى الواسع النطاق والجذرى .

النضـــال النقابي العمالي

لقد عرفت الحركة النقابية العمالية مرحلة نمو وتطور في الربعينات ، وخاصة بعد اعادة تنظيم فرع النقابة الفرنسية (س. ج. ت.) ـ الذى منع سنة ١٩٤٠ ـ وتحويله سنة ١٩٤٦ ، الى الاتحاد العام لكنفيدرالية النقابات المغربية . فبالرغم من التهديدات الادارية ، والتعسفات الاستعمارية ، انخرط العمال المغاربة في الاتحاد العام الى جنب العمال الفرنسيين والاسبان ، ووجدوا بذلك مجالا للرفع من مستوى وعيهم ، وممارسة النضـــال النقابي .

لقد خاض الاتحاد العام نضالات مطلبية هامة ، وحقق انتصارات في هذا الميدان ، نذكر من بينها على الخصوص : اضراب مارس ـ ابريل ١٩٤٨ ، الذى خاضته عشرات الآلاف من العمال ، وشمل السكك الحديدية والمناجم والموانيء ، وانتصرت فيه الحركة النقابية بتحقيق زيادة في الاجـــور بنسبة ٥٠٪ ، بالاضافة الى تعزيز الحقوق النقابية.

ان مجمل هذه المعارك النقابية ، قد شـــكلت بالنسبة للطبقة العاملة مدرسة أساسية لبلورة وعيها الطبقي وتثبيت صمودها وقدرتها الكفاحية.

ولقد عرف الاتحاد العام تطورا هاما في بدايـــة الخمسينات ، وذلك بعد ان قدر ـ بموافقة منظمة س. ج. ت. ـ التحول الى منظمة نقابية مغربيـــة مستقلة . ولقد تأكد الطابع المغربي للمنظمـــــة بالتحاق المزيـــد من قواعد الحركة الاستقلاليـــة ومشاركتها الفعالة في النضال النقابي .

ان هذا التطور الذى جاء بشكل موازى مع تدهور الحالة المعيشية للطبقة العاملة ، وتصاعد القمـــع الاستعمارى ، فقد جعلا المنظمة النقابية تطـــرح مشاكل الطبقة العاملة من زاويتهـــا السياسية : **رفض الحماية والمطالبة بالاستقلال** ، كما أقر ذلك مؤتمر المنظمة الذى انعقد في شهر نوفمبر ١٩٥٠ .

وهذا ارتبطت حلقة النضال النقابي بالحركـــة الاستقلالية ، مما زادها جماهيرية ، وضـــاعف طاقاتها النضالية .

ان هذا النمو والتطور الايجابي الذى عرفتـــه الحركة الاستقلالية المغربية ، قد جـــاء في سياق النمو الذى سجلته الحركة التقدمية في العـــالم ، على اثر انهزام النازيـــة ، وتعزيز المنظومـــة الاشتراكية بالدور الاساسي الذى لعبه الاتحـــاد السوفياتي ضد النازية . وبينما تلحق الثـــورة الصينية هزيمة شنعاء بالاستعمار والاقطاعيـــة والرجعية ، تحقق الحركات التحررية انتصارات في كل من باكستان وسيلان واندونيسيا وسوريا ولبنان .... التي تتلخص كلها ضـــد الاستعمار المباشر ، وتحقق استقلالها .

المقاومة وجيش التحرير

أمام تبلور الوعي الوطني لدى الجماهير الشعبية المغربية واقدامها على النضال والتضحية من أجل حقوقها المشروعة ، لجأ الاستعمار الى تصعيـــد سياسته القمعية ، خاصة على اثر الموجة الرجعية التي اكتسحت فرنسا سقوط الجبهة الشعبيـــة . وهكذا حل حزب الاستقلال سنة ١٩٥٢ ، ونفيت قيادته الى الخارج ـ حيث واصلت النضـــال السياسي والدبلوماســـي من القاهـــرة عـــلى الخصوص ـ ومنعت عمليا المنظمة النقابيـــة بالهجوم على مقراتها واعتقال مسيريها ، وقاست الجماهير من الاعتقالات والتصفيات ...

في ظروف هذا القمع المشدد ، وفي غياب قيـــادة الحركة الاستقلالية ، أخذت الجماهير الكادحة على عاتقها الدفاع عن القضية الوطنية ومواصلة الكفاح مهما بلغت التضحيات . فمقابل الارهـــــاب الاستعمارى ، قررت الجماهير تنظيـــم العنف الشعبي . وهكذا تأسست الخلايا الاولى للمقاومة المسلحة في المدن ، ونظمت بنجاح عمليات فدائية ضد السلطة الاستعمارية والخونة .

ان هذا الكفاح المسلح قد وجد عطفا وتجاوبا لا حدود لهما في الاوســـاط الشعبية ، فتضامنت الجماهير مع المقاومين بشتى الطرق ، وشـــكلت محيطهم الطبيعي والوقائي ، وســـاهم الشباب والمرأة على الخصوص بشكل فعال في مقاومـــة الوجود الاستعمارى .

وبأتساع تنظيمات المقاومة التي عمت أغلب المدن ، استطاعت التلاحم بالنضال الجماهيرى بأساليب متنوعة . فنظمت مقاطعة المنتوجات الاستعماريـــة وعبأت الجماهير في مظاهرات ضخمة احتجاجا على نظام الحماية . وتوسع هـــذا النضال الجماهيرى ليشمل البوادى حيث رفض الفلاحون الفقراء أداء

الضرائب ، وقاموا بعمليات نسف أسلكة الهاتف وتصفية الخونة ...

ان المقاومة المسلحة قد زعزعت بالفعل أعمدة النظام الاستعمارى ، وبثت الفوضي في تنظيماته، في حين انها رفعت من معنوية الجماهير وثقتها في شرعية نضالها .

أما تأسيس جيش التحرير في الشمال والجنوب، فلقد شكل حدثا بالغ الاهمية في تاريخ الحركة الاستقلالية . ذلك أن جيش التحرير لم يحي تقاليد المقاومة الشعبية المسلحة فحسب ، بل لعب دورا أساسيا في ادماج الجماهير الفلاحية في اطار الكفاح من أجل القضاء على الاحتلال والهياكل السياسية والاجتماعية التي سمحت به . واذا كانت هذه الاهداف لم تحتوى على نظرة دقيقة حول بنيات التعويض للنظام القائم ، فانها جعلت من جيش التحرير النواة الاكثر تماسكا داخل الحركة الاستقلالية ، وحلقة هامة في قوى مقاومة الاستعمار .

أما طابعه الوطني ـ حيث تمثلت فيه أغلب المناطق ولو بشكل متفاوت ـ وطابعه الشعبي الديموقراطي الذى فرضته طبيعة المعركة ، وتجانسه العضوى مع الجماهير الغير مسلحة ... كل ذلك جعله مؤهلا موضوعيا ليصبح طليعة ثورة مسلحة .

ان أهداف جيش التحرير المغربي لم تقتصر على تحرير المناطق المغربية المحتلة ، بل أن نضاله كان في اطار وحدة الكفاح المسلح من أجل تحرير شعوب المغرب العربي . وهكذا اقترنت عملية تيزى وزو (الجزائر) بعملية تزى وسلي (المغرب) وخاضت الجماهير المغربية والجزائرية معارك مشتركة من أجل دعم الثورة الجزائرية وتحرير الصحراء المغربية ، وأخذت الوحدة تلتحم في ميدان المعركة .

ان هذا الكفاح الوحدوى يمكن اعتباره كامتداد للمجهودات التي بذلتها الحركات الاستقلالية من أجل تنسيق نضالاتها على مستوى المغرب العربي والتي أدت الى تأسيس « مكتب المغرب الغربي » بالقاهرة سنة ١٩٤٧ ـ والذى وحد بين مكتب حزب الاستقلال المغربي ، وحزب الشعب الجزائرى ، وحزب الدستور التونسي ـ ثم تكوين « لجنة تحرير المغرب العربي » برئاسة المجاهد ابن عبد الكريم الخطابي وعضوية ممثلي الحركات الاستقلالية الثلاث .

ا نالكفاح المسلح الذى خاضته الجماهير المغربية فيالمدن والبوادى ، والمقاومة الشعبية بشكل عام ، قد ألحقا بالاستعمار هزائم متوالية ، وجعلا النصر في متناول الجماهير . كما ان هذا الاسلوب الجذرى في النضال الذى مارسته القواعد الجماهيرية ، قد شكل تباينا واضحا مع توجيه قيادة الحركة الاستقلالية التي غالبا ما فضلت حصر الحركة في أفق اصلاحي مسالم ، كما عملت على ربطها بالملكية مغذية الجماهير بالعواطف والاساطير (السلطان في القمر ...) الشيء الذى ستكون له عواقب وخيمة على مستوى نتائج سنوات من الكفاح .

مفاوضات « اكس ليبان » واجهاض المد الثورى

أمام اجماع الشعب المغربي على مناهضة الاستعمار ، تحالف هذا الاخير مع الاقطاعية ، بل لعب دورا أساسيا في تقويتها وتركيزها .. ولقد اصبح هذا التحالف واقعا ملموسا على الاقل منذ عقد الحماية الذى اكد تبادل المساندة بين الحكم الاقطاعي والنظام الاستعمارى . وهذه هي الاستراتيجية القارة التي لا يمكن أن تنتهي بمجرد بروز خلافات في التكتيك وتناقضات ثانوية .

ولقد برزت بالفعل خلافات في التكتيك أدت الى خلق تيارين في صفوف الاستعمار مقابل تيارين في صفوف الاقطاعية ، فنتج عن ذلك تكوين معسكرين داخل الحلف الاستعمارى الاقطاعي .

● **المعسكر الاول** : تحالف الاستعمار العتيق المتشبث بضرورة استمرار الاحتلال المباشر للمستعمرات والمتمثل في الاقامة العامة ـ مع قاعدة الاقطاع العتيق : قواد (الگلاوى ، المتوكي ...) باشوات ، أعيان ... الخ.

● **المعسكر الثاني** : تحالف القيادة الاقطاعية (الملكية) أو الجناح الاقطاعي « الوطني » مع تيار الاستعمار الجديد . وبما أن قيادة الحركة الاستقلالية قد نصبت الملكية على رأس الحركة ، فان الاستعمار الجديد سيتمكن ، من خلال الملكية ، من ربطها موضوعيا بهذا المعسكر .

ويتلخص تكتيك الاستعمار الجديد في « وضع » الاهليين مكان الاوروبيين في تسيير دواليب الدولة ، مع اعطاء الدولة الجديدة تنظيما واتجاها يربطها ربطا وثيقا « بالوطن الام » السابق ، ويفسح المجال للامبريالية العالمية لتغزو سوقه وتزيد من تقييده . وبتحكمها في سوقه الداخلية والخارجية يمكنها ان تملي عليه سياستها التجارية منها والعسكرية والدبلوماسية » .

ان الصراع بين هذين المعسكرين قد بلغ أشده حينما قرر الاستعمار العتيق فرض مشروعيته ، وقرر اتخاذ القرارات الازمة لسياسته .

وفي هذا الاطار نجد التفسير الوحيد الذى يمكن اعطائه لنفي السلطان محمد بن يوسف ، كما أن التصالح المشهور بين « الگلاوى » والقواد

والباشوات الخونة من جهة ، ومحمد بن يوسف من جهة أخرى ، لتأكيد على ان الخلاف لم يكن سوى ثانويا بين قوات متواجدة في اطار نفس التحالف الاستراتيجي : تحالف الاستعمار والاقطاع .

الا أن تغلب معسكر الاستعمار العتيق لم يكن الا مؤقتا ، ذلك ان الكفاح البطولي الذى خاضته الجماهير الكادحة ، قد جعل الاستعمار يقتنع يوما بعد يوم على ان المبادرات الشعبية المتمثلة في المقاومة وجيش التحرير ستؤدى حتما باستراتيجيته ... وأصبح التهديد واضحا بحكم الطابع الموحد للنضال على صعيد المغرب العربي .

وأمام هذه الوضعية ، وفي ظروف ما بعد هزيمة ديان بيان نو ، تمكن تيار الاستعمار الجديد من فرض توجيهه ومشروعيته .

ان الاستعمار الجديد قد ادرك الخطر الكبير الذى يهدده نتيجة وحدة كفاح شعوب المغرب العربي ، لا بالنسبة لمصالح الرأسمال الاستعمارى فحسب ، ولكن أيضا لان هذه الوحدة من شانها أن تقلب ميزان القوى لصالح الجماهير ، وتحقق استيلاؤها على السلطة ، فتقطع الطريق على مطامع الامبريالية والرأسمالية .

وحتى يتمكن من عزل الثورة الجزائرية والاستفراد بها ، بادر بتوقيف المد الجماهيرى التونسي والمغربي . فمنح تونس استقلالا شكليا، وجعل من قضية السيادة المغربية وكأنها تتلخص في مشكل رجوع السلطان ، فنظم لذلك مفاوضات « اكس ليبان » لاقرار رجوع السلطان ، ومنح المغرب استقلالا صوريا يضمن له استمرار مصالحه ، وذلك في اطار تحالفه الاستراتيجي مع الحكم الاقطاعي . وهكذا فرض تعداد الهيئات المفاوضة واعطاء تمثيلية وافرة للاقطاعية ، وكيف بنود الاتفاقية الخاصة بالاقتصاد والداخلية والجيش بشكل يسمح له ببناء الجهاز التنفيذى للدولة « الجديدة » وتسليمه للحكم الاقطاعي ، وربط المغرب بسياسته واقتصاده واستراتيجيته العسكرية .

ان قيادة الحركة الاستقلالية ، بجميع أطرافها، قد ساهمت **موضوعيا** في فخ الاستعمار الجديد بقبولها التسوية ، بل وقدمته للجماهير على شكل الانتصار الوطني الكبير : انتصار « عودة السلطان الى عرشه » .

وهذا الملك نفسه ـ الذى نظمت من أجله قيادة حزب الاستقلال حملات متتالية لتزكيته من طرف الشعب المغربي وتثبيت وطنيته ـ هو الذى استغل تجميع السلطات في شخصه لبناء أسس الحكم المطلق ، وهو الذى بادر بحل جيش التحرير ، وعرقل تحرير الاراضي المحتلة ، وبث التفرقة والتصفيات في صفوف المقاومة ، وتصفية العناصر التقدمية نهائيا من جهاز الدولة ... وكل هذا ، ما هو الا خدمة موضوعية للمصالح التي يمثلها : مصالح الاقطاع والاستعمار الجديد . وذلك ما عبر عنه المثل الشعبي آنذاك : « المنجل هو المنجل، ما تغيرت غير اليد اللي شاداه » .

والحقيقة المرة ، ان قيادة الحركة الاستقلالية ، قد زكت الوجه الجديد « لمعاهدة الحماية » بقبولها التسوية ، وبتزكيتها التزامات الاقطاع والاستعمار الجديد .

وهكذا انتكست الحركة الاستقلالية المغربية ، فلم تتمكن من تحقيق « الاستقلال التام والناجز » للبلاد ، وأجهض المد الثورى الجماهيرى قبل ان يقوى ويمتن تنظيماته ، ويبلور النظرية الثورية وسط الجماهير الكادحة ، ويكون قاداتها ليرفعهم الى مستوى مسؤوليتهم التاريخية .

خاتمة :

اذا كانت الحركة الاستقلالية المغربية قد انبنت ، بقيادة البورجوازية الوطنية ، على أسس دينية اصلاحية ، فانها سرعان ما نالت عطف وانخراط أفواج عديدة من الجماهير الكادحة : الصناع والتجار والمثقفون ، ثم العمال والفلاحين .. مما جعل منها حركة جماهيرية واسعة النطاق ، وفتح أمامها آفاق النضال الحاسم من أجل استقلال البلاد بأشكال مختلفة : العمل السياسي والدبلوماسي ، النضال النقابي.. التجنيد الجماهيرى ، الكفاح المسلح .

الا ان هذه الاشكال المختلفة في النضال ، كانت في عمقها تعكس تناقضات داخلية ، مصدرها التركيب الاجتماعي المتضارب للحركة . وبعد ثلاث سنوات من الاستقلال الشكلي ستولد من صفوف الحركة الاستقلالية ، حركة جماهيرية شعبية (الاتحاد الوطني للقوات الشعبية) تعكس اختيارات الجماهير الكادحة ، ورغبتها الاكيدة في مواصلة النضال من أجل الاستقلال الحقيقي .. وهذا لا يعفي البورجوازية الوطنية الاستقلالية ـ اذا هي استفادت من التجربة ـ من النضال ضد الامبريالية وحلفائها المحليين . ذلك ان مهام تحقيق « الاستقلال التام والناجز » ، والتخلص من سيطرة الاستعمار الجديد لا زالت قائمة ، والى يومنا هذا .

تقييم لتجربة
الاتحاد الوطني للقوات الشعبية

الاختيار الثورى ـ أبريل ١٩٧٦ ـ العدد ٤

في العدد السابق من « الاختيار الثورى » تطرقنا لأهم التطورات التاريخية التي عرفتها الحركة الاستقلالية المغربية . ولقد حاولنا ابراز مكاسب هذه الحركة عبر تطور أشكالها النضالية ، كما تطرقنا لهفواتها واخطائها ، وتناقضاتها الداخلية التي كانت عاملا أساسيا في ميلاد الاتحاد الوطني .

وفي هذا العدد نواصل عرضنا بتقييم لتجربة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، وذلك من زاوية النقد الذاتي .

تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية

ان الظروف الموضوعية لتأسيس الاتحاد الوطني ، يجب البحث عنها في التحول النوعي الذى عرفته الحركة الوطنية في اواخر الاربعينات ، وذلك بالتحاق افواج عديدة من العمال والفلاحين بصفوف حزب الاستقلال .

ولقد ادى هذا التحول الاجتماعي البنيوى الى احداث صراعات داخلية ما بين القواعد الشعبية المتطلعة الى التحرر الجذرى ، والقيادة الحزبية التي حاولت حصر الحركة الاستقلالية في آفاق اصلاحية ضيقة .

فبعد عملية « ايكس ليبان » التي تعتبر مؤامرة استعمارية لاجهاض المد التحررى الجماهيرى في المغرب العربي ، وبعد تجربة ثلاث سنوات من الاستقلال الشكلي ، تكون سخط عام لدى الجماهير والقواعد الشعبية لحزب الاستقلال حول نتائج سنوات من النضال والتضحيات الجسام ، بحيث ان الاستقلال الشكلي لم يستفد منه الا الاستعمار الجديد وحفنة من الاقطاعيين والبورجوازيين .

وكانت هذه الخيبة وهذا التذمر حافزا جديدا لتطوير الصراع داخل حزب الاستقلال ، وبلورة تيار جماهيرى قاعدى يعبر بصدق على رغبة الجماهير في استمرار النضال التحررى الوطني ، وينادى بفصل البورجوازية على قيادة حركة

ولقد اخذ هذا التيار شكله التنظيمي الملموس بانطلاقة « الجامعات المتحدة » كفروع حزبية مستقلة عن القيادة ، ثم تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية كبديل لحزب الاستقلال .

وهنا نلاحظ ان الاتحاد الوطني الناشيء لم يكن حزبا منظما يعبر ويدافع عن مصالح طبقة معينة ، بقدر ما كان عبارة عن تيار جماهيرى واسع ، وجبهة طبقية تضم العمال والفلاحين ، والمثقفين والتجار الصغار ، وحتى بعض البورجوازيين .. كما انه حاول توحيد مكونات ذات طابع مختلف ، فجمع ما بين الاتحاد المغربي للشغل ، وتنظيمات المقاومة وجيش التحرير ، بالاضافة الى بعض « الاطر السياسية »

اما القاسم المشترك ما بين هذه الروافد ، فهو الهدف الموحد في استكمال التحرر الوطني ، هذا الهدف الذى سيحجب مرحليا التناقضات الداخلية التي حملها معه الاتحاد الوطني منذ تأسيسه . ولقد عبر الميثاق التأسيسي عن هذا الواقع بقوله : ... « لا يوجد تناقض ما بين العناصر التي تؤلف الشعب المغربي » .

اما من الناحية التنظيمية ، فلقد اعتمد الاتحاد الوطني على التجمعات العامة كاسلوب تنظيمي ، ورفع شعارات « اللامركزية » و « اللاحزبية » كرد فعل على الاسلوب البيروقراطي الابوى الذى اتبعته قيادة حزب الاستقلال . والملاحظ ان

الاندفاع في ردود الفعل ضد حزب الاستقلال قد سمح باستقطاب بعض العناصر لمجرد عدائها لهذا الحزب ، وخاصة بعض العناصر من حزب الشورى التي لعبت دورا هاما في تعميم شعار « اللا حزبية » .

يتضح لنا اذن أن تأسيس الاتحاد الوطني قد توج الرغبة الجماهيرية الصادقة في التخلص من القيادة البورجوازية والاستمرار في طريق التحرر الوطني ، الا أن هذا التحول في الحركة الاستقلالية لم يتم على أسس ايديولوجية واضحة ، وممارسة سياسية وتنظيمية تضمن ارتباط النضال التحرري الوطني بالنضال ضد أعداء الطبقة العاملة والجماهير الكادحة ، بل أن هذا التحول قد تم بواسطة تيار جماهيري واسع ضم في صفوفه عناصر اجتماعية ذات المصالح المتضاربة والمتناقضة .

وقد يكون من المنطقي والمشروع طرح سؤال حول مدى ايجابية او سلبية الشكل الذى تم به هذا التحول ، وهل لم يكن بامكان العناصر القيادية للتيار الجماهيرى بلورة الصراع ضد القيادة البورجوازية واعطائه أبعاد ايديولوجية وتنظيمية ، ام ان بعض الصراعات الذاتية قد عجلت بالانفصال قبل انضاجه ؟

غير ان الذى يهمنا هنا ، هو الادراك الصحيح للاسس الاجتماعية والسياسية التي بني عليها الاتحاد الوطني ، والتناقضات الداخلية التي حملها معه منذ البداية ، ذلك ان تحليل التجربة الحزبية والكشف عن طبيعتها ، هو الفحص المدقق لهذه التناقضات وتطوراتها ، وانعكاس صراعها على مستوى الاختيارات السياسية والايديولوجية ، وعلى مستوى الساحة التنظيمية والنضالية .

نجاح الاتحاد الوطني في التوعية والتعبئة وتعثره في قيادة النضال الثوري

ان انطلاق الاتحاد الوطني للقوات الشعبية على اساس استمرار الكفاح الوطني ، قد لقي لدى الجماهير الشعبية صدى عميقا ، واستقبلته بحماس كبير ، ووجدت في شعاراته ترجمة لطامحها الوطنية التحررية .

وكانت هذه الانطلاقة تقتضي تنظيم حملات سياسية توضيحية لشرح اهداف الاتحاد الوطني وفضح طبيعة خصومه واعدائه . وهذا ما قام به الحزب غداة تأسيسه ، حيث استطاع تعبئة الجماهير وتجنيدها لفضح طبيعة الحكم وتوضيح الصراع القائم ما بين هذا الحكم الاقطاعي المتحالف مع الاستعمار الجديد ، والجماهير الشعبية المستغلة والمحرومة .

المشاركة في الحكومة

لقد كان بامكان مشاركة بعض العناصر القيادية من الاتحاد الوطني في حكومة سنوات ٥٨ ـ ٦٠ ، ان تعطي نتائج ايجابية لو انها جاءت في سياق الحملات التوضيحية الجماهيرية واعتمدت تطبيق برنامج واضح يستهدف تحقيق بعض المكاسب الاقتصادية والاجتماعية وتجنيد الجماهير الشعبية للدفاع عنها . لكن الصراع ما بين العناصر الاتحادية في الحكومة والعناصر الرجعية بات منحصرا في دوائر اجهزة الدولة ، « او داخل القصور الملكية دون ان ينفذ صداها الى الخارج » (الشهيد المهدى بنبركة)

وهذا ما يفسر لنا السهولة التي تمكن بها الحكم من اخفاق هذه التجربة . فعوضا من تحقيق الاهداف والمشاريع الاقتصادية والاجتماعية التي وضعتها الحكومة لنفسها ، (التصميم الخماسي ، الاصلاح الزراعي ، التعليم ، التصنيع ...) فان الحكومة كانت في الحقيقة مبررا في يد الحكم الاقطاعي لتحقيق اهدافه القمعية : بناء الجهاز القمعي وربطه بالديوان الملكي ، اجهاض المحاولة الشعبية لتحرير لصحراء وذلك بتواطيء مكشوف مع الاستعمار الاسباني ، وضع العراقيل امام تضامن الشعب المغربي مع كفاح الشعب الجزائرى ، تصفية جيش التحرير ، منع الحزب الشيوعي ، القمع الوحشي بالريف .. كل هذا تم باسم الحكومة الوطنية ، وذلك بدون ان تكون وسائل السلطة الفعلية في يد العناصر التقدمية ، بل ان الحكم الاقطاعي هو الذى كان يمركزها ويحتكرها استعدادا للقمع الوجه ضد الجماهير ، واستعدادا للانفراد بالسلطة ، وارغام الحكومة على تقديم استقالتها .

ان الدرس الذى يجب ان نستخلصه من هذه التجربة ، هو ان المشاركة في الحكم مع الاقطاع والاستعمار الجديد ، مع وضع الصراع الطبقي للجماهير على الهامش ، والاكتفاء بالصراع في « نطاق مغلق » لا يمكنها ان تغير شيئا من طبيعة الحكم القائم بل انها عاجزة حتى على ضمان استمرار المكتسبات الجزئية على المستوى الاقتصادى والاجتماعي .

غير ان اخفاق التجربة الحكومية سنة ٦٠ ، وتسلط القمع ضد الاتحاد الوطني ، لم يمنع هذا الاخير من الاستمرار في الحملات السياسية والنضالية من اجل توضيح اهدافه وتوعية وتسييس الجماهير ، نذكر منها على الخصوص

الحملة الشعبية من اجل المطالبة بجلاء القواعد العسكرية الاجنبية من الوطن ، والمطالبة بانتخاب مجلس تأسيسي ، والاضراب العام الناجح الذى شمل مجمل القطاعات الاقتصادية والادارية والحملات التضامنية مع الشعب الجزائرى .

وفي غمرة هذا النشاط الجماهيرى ، وهذه التجارب السياسية الاولى للاتحاد الوطني ، ينعقد المؤتمر الثاني للحزب الذى كان فرصة مهمة لتقييم النتائج والانطلاق بالحركة نحو آفاق جديدة .

المؤتمر الثاني

لا شك ان التقارير التي صادق عليها المؤتمر الثاني تعتبر متقدمة قياسا بالميثاق التأسيسي للاتحاد الوطني .

فلقد ركزت مقدمة التقرير المذهبي على الدروس الاساسية المستخلصة من تجربة الاستقلال الشكلي ، كما نبذ التقرير « الاختيار الرأسمالي المعاكس لمصالح الجماهير الشعبية » واكد « ان اشتراكية وسائل الانتاج هي وحدها تسمح بالتحرر من التبعية والتخلف » ، ورسم الخطوط العريضة لبرنامج وطني تقدمي .

اما التقرير السياسي فقد ابرز التناقض ما بين قوتين اساسيتين : الاستعمار الجديد والحكم الفردى المطلق وقسم من البورجوازية من جهة ، والجماهير الشعبية من جهة اخرى .

اما سلبيات هذه الاختيارات في طرحها لبديل ثورى حقيقي ، فتظهر في غموض الخط الايديولوجي والاكتفاء بشعار « الاشتراكية » بشكل عام وغامض ، الشيء الذى نلمسه في عدم ابراز ديناميكية الصراع الطبقي للمجتمع المغربي ، وعدم توضيح طبيعة السلطة المنشودة والاكتفاء بشعار : « الشعب هو مصدر السلطات » .

اما عن المسألة التنظيمية ، فانها لم تدرس بالعناية الكافية والمطابقة للاختيارات والبرامج المصادق عليها .

والجدير بالذكر ، ان المؤتمر عاش تناقضات خطيرة تشكل بداية الصراع ما بين التناقضات التي اشرنا اليها في تأسيس الاتحاد الوطني . ذلك ان قيادة الاتحاد المغربي للشغل حضرت المؤتمر كقوة منظمة تريد فرض توجيهها عبر « التقرير المذهبي » . بينما طمست القيادة الحزبية « الاختيار الثورى » للشهيد بنبركة ، كتقرير جد متقدم في تقييمه للتجارب السابقة وفي تحليله للوضعية وافاقها . هذا بالاضافة الى ان عددا من المؤتمرين عينوا من طرف القيادة .

غير ان هذه التناقضات والخلافات تجاوزتها القيادة الحزبية ككل بتسويات ومساومات تمت في الكواليس ، وذلك دون اشراك المناضلين المؤتمرين في هذا الصراع ، بل ان « الاختيار الثورى » لم يظهر له وجود في القواعد الا بعد مرور سنوات عديدة على المؤتمر الثاني . وهكذا فان « تركيب المؤتمر والاجهزة القيادية المنبثقة عنه ، والقرارات التي صادق عليها ، هي في الحقيقة ثمرة لدبلوماسية الكواليس اكثر منها نتيجة لتعبير المؤتمرين ديمقراطيا عن ارادتهم »

ان طمس الصراع بهذا الشكل لم يكن الا تأجيلا مؤقتا لاحتداد التناقض مع قيادة النقابة . كما ان خلفية هذه المساومة كانت في الحقيقة هي الحفاظ على نوع من الوحدة والقوة تحضيرا للانتخابات الموعودة من طرف الحكم .

التجربة الانتخابية

ان الاستفتاء على الدستور كان مناسبة جديدة بالنسبة للاتحاد الوطني لتجنيد الجماهير من اجل فضح طبيعة هذا الدستور والاغراض الاقطاعية ـ الاستعمارية التي يخدمها . ولقد كان شعار « المقاطعة » شعارا صائبا لقي استجابة هامة وسط الجماهير الشعبية .

وبعد مقاطعة الاستفتاء على الدستور الممنوح توجت هذه المعركة السياسية بنجاح الاتحاد الوطني في انتخابات مجلس النواب الذى قرر المشاركة فيها على اساس استعمال هذا المجلس كمنبر لفضح التحالف الحاكم وسياسته اللاشعبية في جميع المجالات ، وتقديم البديل على المستوى الاقتصادى والاجتماعي والسياسي .

وبواسطة استعمال المعركة الانتخابية كشكل من اشكال النضال ، حقق الاتحاد الوطني مكاسب ايجابية فيما يخص توعية الجماهير وتسييسها وكسب العطف الواسع للحزب وسطها . لكن مقابل ذلك ، فان الحزب كان عاجزا على التأطير التنظيمي للجماهير وقيادة نضالها وفقا لاستراتيجية واضحة . وذلك بسبب من تركيبه الداخلي والتناقضات المترتبة عنه ، وبسبب من واقعه التنظيمي المائع ..

فنلاحظ من جهة . ان « الوحدة » التي تمت في المؤتمر الثاني مع قيادة النقابة قد عرفت هزات خطيرة خلال هذه الفترة خاصة بعد انعقاد المؤتمر الثالث للاتحاد المغربي للشغل ، وتوضيح التوجيه الاقتصادى الضيق لدى

قيادة النقابة .

اما من جهة اخرى ، فان بعض الشعارات التي كانت ترفع بمناسبة الانتخابات البرلمانية كانت متناقضة ومتباينة والمستوى التنظيمي للحزب . وقد ترجم « البيان للشعب المغربي » هذه الشعارات بقوله : ... « لا سبيل لاصلاح النظام القائم وعلاجه او تزكيته ، وان الاتحاد الوطني لا يرى دواء له غير زواله » .

ان تنظيما جماهيريا مائعا يعالج مشكل السلطة بهذا الشكل يحكم على نفسه بالانتكاس . وهكذا كانت الخسارة السياسية والتنظيمية سنة ٦٣ حينما شن الحكم حملة قمعية شرسة ضد الاتحاد الوطني باعتقال قيادته ، واختطاف واغتيال المئات من مناضليه واطره ، وشل نشاطه في جميع المجالات . . .

ان هذا الشلل الذى اصاب الاتحاد الوطني على اثر القمع الوحشي الموجه ضده هو الذى يفسر لنا غيابه في الانتفاضة الشعبية الدامية لسنة ٦٥ ، التي عبرت فيها الجماهير الشعبية عن رفضها للحكم القائم . واستعدادها لمواصلة النضال ضد الاستغلال والاستبداد . فلقد قامت الانتفاضة وتطورت وانتهت بدون توجيه ولا مشاركة من الحزب . رغم ان الجماهير اخلصت لشعاراته في تحركاتها . ورغم مشاركة بعض المناضلين القاعديين في الانتفاضة .

والاخطر من هذا ان بعض العناصر القيادية قبلت الدخول في المفاوضات مع الحكم غداة قضائه على الانتفاضة بقوة السلاح . فاتحة المجال للحكم لترميم دعائمه . ومعمقة لحيرة الجماهير والمناضلين امام ديماغوجية الحكم وسكوت الحزب .

ونتيجة هذه المفاوضات ان المستفيد الاول منها هو الحكم « الاقطاعي » الذي قبل اطلاق سراح بعض القادة الحزبيين مقابل اعدام ١٤ مناضلا . واعادة بناء جهازه القمعي . وسد الثغرة التي فتحتها الجماهير في كيانه . ثم التخطيط لاغتيال اخينا الشهيد المهدى بنبركة .

وبالرغم من هذا . فلقد حاولت بعض العناصر القيادية الحفاظ على شعرة معاوية مع النظام . وكان التفكير حتى في تغيير اسم الحزب لابعاد كل احراج في العلاقات مع الحكم .

ان اهم ما يمكن تسجيله من خلال هذه المرحلة الاولى من التطور التاريخي للاتحاد الوطني للقوات الشعبية هو المكتسبات الايجابية التي حققها فيما يخص تجنيد الجماهير وتوعيتها ، مقابل اخفاقه في تأطير نضالها الثورى وقيادته . اما عن التناقضات الكامنة في احشائه فتلمسها في غموض الخط الايديولوجي للحزب ، وعدم انسجام مواقفه السياسية ، في حين ان هذه التناقضات لم تعبر عن وجودها بشكل حاد .

اعادة بناء الحزب على اسس علمية

ان الادراك التام لهذه الحقائق هو الذى دفع بعض الاطر والمناضلين للتفكير بشكل جاد في اعادة بناء الحزب على اسس علمية ، وتحويله من حزب جماهيرى الى حزب ثورى وان الانطلاقة في هذا الاتجاه ، كانت بمناسبة انعقاد اجتماع بعض الاطر الحزبية لمناقشة المذكرة التنظيمية والمصادقة عليها ، تلك المذكرة التي استخلصت الدروس من التجربة الحزبية ، والتجارب الثورية العالمية ، واكدت « ان التنظيم الحزبي الثورى يجب ان يرتكز قبل كل شيء على المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية ، وان تكون نواته الرئيسية هي الجماعة في المعمل والمؤسسة ، كما لحب على ضرورة تطبيق « مبدأ المركزية الديموقراطية الذى يضمن في آن واحد ديموقراطية الحزب وفعالية نشاطه ، بل يضمن مع الهيكل المنظم للحزب استمرار نشاطه في جميع الظروف سواء فيها العادية او الاستثنائية » . (المذكرة التنظيمية) .

وكان تطبيق هذه المبادىء والدفع بالاتحاد الوطني نحو تحول نوعي اساسي في خطه الايديولوجي واختياراته الستراتيجية والتنظيمية ، كان يقتضي خوض نضال داخلي « على المستوى السياسي ضد محاولة جر الاتحاد الوطني للاستسلام امام الحكم الرجعي القائم ، وعلى المستوى التنظيمي ضد محاولة عرقلة تطور الاتحاد الوطني الاجتماعي وتطوير اساليب عمله وتحسينها ، وعلى المستوى النظرى الايديولوجي » (١) .

ولقد خاض المناضلون القاعديون هذه المعركة في الواجهتين الداخلية والخارجية بكل طاقاتهم ، وحققوا مكاسب تنظيمية هامة وسط الطبقة العاملة على الخصوص . وتمكنوا من عزل الاتجاه « اللا سياسي » الاقتصادى الضيق . وتنظيم وتنشيط الخلايا الحزبية في المرافق الاقتصادية والاجتماعية . وكان هذا المجهود التنظيمي مدعما احسن تدعيم بمجهود مماثل على المستوى الدراسي التثقيفي في آفاق توجيهية متقدمة

(١) دراسة « للجنة التحضيرية » ١٩٦٥

ان هذه المجهودات التوجيهية والتنظيمية « قد شكلت بالفعل سنوات ٦٥ ـ ٦٧ ارهاصات قوية لاقبال الاتحاد على تحقيق التحول الضرورى في كيانه ، وتعهدا جادا لبذور التغيير الشامل المرتقب من استراتيجيته وسياسته معا ، وتخلص نفسه من ازمة الجمود والتخلف » (٢) .

بروز التناقضات الداخلية للحزب

ان المجهود الايجابي لاعادة بناء الحزب على اسس علمية سليمة ، قد اصطدم بعراقيل حالت دون احداث التحول المترقب داخل الاتحاد الوطني . واهم هذه العراقيل تتجلى من جهة في العمل المضاد لقيادة النقابة ، وفي التركيب البنيوى للحزب وتعوده على الاساليب التنظيمية التقليدية الموروثة عن الحركة الاستقلالية من جهة اخرى .

ولقد توج مجموع هذا العمل المضاد بالاعلان المفاجيء عن توحيد القيادتين الحزبية والنقابية سنة ١٩٦٧ .

الوحدة الفوقية مع قيادة النقابة

ان اهداء قيادة الاتحاد الوطني لقيادة النقابة التي سبق لها ان عبرت عن توجيهها « الاقتصادى » الرجعي ، بل ان مواقفها اخذت شكل المواجهة العنيفة والقمعية ضد المناضلين الاتحاديين ، يعتبر من باب الانتحار السياسي، ان لم يكن في اطار المساومات والخلفيات التي اشرنا لها في الحديث عن المؤتمر الثاني .

هذا بالاضافة الى ان قرار الوحدة اتخذ « دون الرجوع الى القاعدة ، ولا الى الاطارات المتوسطة والدنيا ... اى ان مجموعة من الناس اتفقوا وتنازلوا لبعضهم ، واعلنوا انهم توحدوا ، ثم على الاخرين ان يحضروا بعد الموافقة والتبريك » (٢) .

ولقد كانت لمخلفات الوحدة عواقب خطيرة على مستوى تجميد الاجهزة القيادية للحزب كما شكلت عاملا اساسيا في بث الغموض والحيرة لدى المناضلين القاعديين ، وعرقلة مجهودهم التنظيمي .

« فالمعروف ان الكتابة العامة ولا المكتب السياسي لم يسبق لاى منهما ان درس الوضع التنظيمي للحزب ، فاحرى ان يتخذ له التدابير والقرارات اللازمة ، واحرى الاحرى ان يتجند لتنفيذها ... اما اللجنة المركزية ، فقد تم تعويمها بالعناصر الموالية ، وذلك خرقا للتمثيلية المقررة في القانون الحزبي » (٢) .

وهكذا استرجعت قيادة النقابة نفوذها داخل الحزب ، وتنازلت القيادة الحزبية عن المكاسب التنظيمية وسط الطبقة العاملة ، بل انها غالبا ما ارغمت المناضلين على التنازل عن التنظيمات باسم الوحدة ... « فاتضح للجميع ان تجميد الاتحاد الوطني كان خطة مصممة سلفا » (٢) .

ولقد توج هذا التجميد بصدور التوجيه الرسمي للقيادة الذى اعلن عنه على شكل بيان سياسي سنة ١٩٦٨ ، وذلك بتزكية من اللجنة المركزية ـ التي لم تجتمع بتركيبها المذكور اعلاه ، او « لتبريك الوحدة » ، ثم المصادقة على البيان ، ثم اقرار تأخير المؤتمر الثالث ـ هذا البيان الذى سادته من جديد خلفية المفاوضات والمساومات ، بتنازله على الشعارات الثورية للحزب (المجلس التأسيسي) ، وتقديمه « البرهان على الاعتدال والرغبة في التعاون » .

ان مجموع هذه المشاكل التوجيهية والتنظيمية قد ادت بالحزب الى مأزق من العجز والجمود : « الجمود العام المطبق هو الصورة الاولى الواضحة على الاتحاد ... وبالتالي ، عجزه المطبق عن اية حركة نضالية او سياسية كحزب او كتنظيم » (٢) .

غير ان مجموعة من المناضلين ، قياديين وقاعديين ، لم ترضخ لهذا الواقع الجامد ، وقررت تجاوز هذه الازمة بأساليب جذرية ، وطرح البديل على الساحة النضالية .

تجربة تنظيمية جديدة

ان الاسلوب الذى اختاره هؤلاء المناضلون ، هو العمل على بناء تنظيم خلوى مضبوط باعتماد الفصائل الواعية من العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين ، وفي آفاق النضال من اجل التغيير الجذرى للهياكل الاقطاعية والاستغلالية بالبلاد. وقد رافق هذه المبادرة التنظيمية مجهود ايجابي على المستوى الدراسي والتكويني .

اما من الناحية التنظيمية ، فيظهر ان المقاييس غالبا ما كانت منحصرة في « الثقة » والنضال الجذرى ضد الاقطاع . هذا مع انعدام

(٢) « تقرير عام عن الاتحاد الوطني » ١٩٦٩

خطة تنظيمية ناجعة لحل المشاكل الخطيرة التي كان يعيشها الحزب وتقديم بديل لها .

غير ان هذه المبادرات حملت معها سلبيات اساسية كانت هي السبب في اجهاضها . فمن الناحية التوجيهية يبدو ان الاختيار العام الذى كان يجمع ما بين المناضلين هو النضال من اجل التغيير الجذرى ، ولكن دون التوضيح التام للابعاد الايديولوجية لهذا النضال ، ودون طرح بديل للمشاكل التوجيهية على مستوى الحزب ككل . ذلك ان المناضلين فضلوا تجاوز مشكل القيادة الجامدة والوحدة الفوقية ، ومواصلة المجهود التنظيمي بغض النظر عن تناقضات الحزب . وفي اطار ازدواجية معقدة مع قيادة النقابة والقيادة الحزبية .

ان مجموع هذه الاعتبارات قد ساهمت في اخفاق التجربة ، وفتح المجال للحكم لتلغيمها واجهاضها ، ثم تسليط القمع ضد خيرات واصلب المناضلين الاتحاديين ، كما كشفت عن ذلك محاكمة مراكش الكبرى التي انقلبت في الحقيقة الى محاكمة للحكم بفضل صمود المناضلين ووعيهم ، وبفضل مستواهم التكويني اللائق ، عمالا كانوا ام فلاحين ، صناعا ام مثقفين ... الا ان الثمن كان باهضا والتضحيات جساما .

ومقابل هذه المبادرات التنظيمية ، وبكيفية موازية ، فان بعض العناصر القيادية قد استمرت في اسلوب المساومات والتحالفات الفوقية .

الكتلة الوطنية

ا ناه مرحدث في هذا المجال هو الاعلان عن تأسيس الكتلة الوطنية بين الاتحاد الوطني وحزب الاستقلال ، وذلك باسلوب مماثل للاسلوب الذى تمت به الوحدة مع قيادة النقابة. فلقد اعلنت القيادة الحزبية عن قرار تأسيس الكتلة الوطنية بدون استشارة القواعد الحزبية، بل ان هذا التكتل تم بشكل فوقي لاغراض تاكتيكية محضة .

ان مبدأ توحيد مجموع القوى التقدمية والوطنية في جبهة وطنية من اجل النضال ضد الامبريالية وعملائها المحليين ، مبدأ صحيح لا نقاش فيه . الا ان نجاح هذه الجبهة واستمرارها يتطلب شروطا توجيهية وتنظيمية مسبقة ، منها على الخصوص طرح برنامج وطني تقدمي **ووسائل تطبيقية** ، وتوفير ميزان القوى لصالح الحركة التقدمية لضمان استمرار النضال نحو آفاق ثورية اشتراكية .

واذا كانت الكتلة الوطنية قد ساهمت في عزل الحكم مرحليا ، كما انها طرحت برنامجا وطنيا مناسبا للمرحلة ، فانها كانت بعيدة عن توفير الشروط الضرورية لتشكيل جبهة نضالية حقيقية ، باعتبار الاسلوب الفوقي الذى تمت به ، ونظرا لان الاتحاد الوطني كان عاجزا عن تشكيل العمود الفقرى النضالي داخلها بسبب الازمة الحادة التي كان يعيشها . والحقيقة ان الكتلة الوطنية قد تمت بين القيادتين بخلفية التحضير للانتخابات والمفاوضات ..

ان وحدة ظرفية من هذا النوع ، تنتهي بانتهاء الاغراض الانتخابية والتفاوضية التي تمت من اجلها .

وفي سياق التحالفات والمساومات الخاطئة ، تأتي سلسلة من المفاوضات القيادية مع الحكم القائم . ان مجمل هذه المفاوضات لم يستفد منها في الحقيقة الا الحكم الرجعي الذى يستعملها ذريعة لاصلاح اوضاعه كلما اختنقته الازمة التي يعيشها نتيجة لطبيعته اللا شعبية ، وسياسته المناهضة لمطامح الجماهير . فاستعمل اللقاء مع الحركة الوطنية والاتحاد الوطني على الخصوص صمامة تمكنه من ربح الوقت واسترجاع قواه ، وممارسة تاكتيكه على الحركة الوطنية من اجل خدمة استراتيجيته . فبالاضافة الى ان المفاوضات كانت تتم دائما في السرية التامة عن المناضلين والجماهير بصفة عامة ، فانها كانت عاجزة عن تحقيق مكتسبات تقدمية جزئية .

ان اهم ما تفرزه لنا الممارسة الحزبية من خلال هذه المرحلة الثانية من التطور التاريخي للاتحاد الوطني ، هو استمرار غموض خطه الايديولوجي - رغم المحاولات القاعدية - وتذبذب وتضارب اختياراته السياسية ، وعدم استقرار اساليبه التنظيمية والنضالية . وهذا يكشف لنا عن بداية بروز التناقضات الداخلية للحزب الناتجة عن تضارب وتناقض المكونات والروافد التي بني على اساسها ، فعبرت كل من هذه الروافد عن وجودها بشكلها الخاص . فاكدت القيادة النقابية تشبثها بالتوجيه الاقتصادى الضيق ، وبرز اختيار النضال الجذرى ضد الهياكل القائمة ، وفي نفس الوقت - وبشكل مزدوج - مارست القيادة الحزبية اساليب المفاوضات والتحالفات الفوقية ... بينما اجهضت المحاولات الجادة من اجل بناء الحزب على اسس علمية .

تعميـــــق وتوضـــــيح التناقضـــات الداخليـــة للحـــزب

ان التناقضات الداخلية التي برزت من خلال المرحلة السابقة ، سيدفع بها التطور التاريخي للحزب وديناميكيته الى المزيد من التوضيـــح والتعميق ، ثم التفجير ، وذلك من خلال اربعة احداث في هذه المرحلة الثالثة من التطـــور التاريخي للحزب : تشكيل تيار « اليسار » ، عزل القيادة النقابية ، تجربة ٣ مارس ، واخيرا المؤتمر الاستثنائي .

تشكيل تيار « اليسار »

ان اصول هذا التيار كانت موجودة داخـل الاتحاد منذ انتفاضة مارس ٦٥ ، وتجسد في مجموعة من الشباب الاتحادى الرافض لسياسة الحزب « وتكتيك » قيادته والمنادى بالتوضيح التام للمشكل الايديولوجي . وقد اصطدم هذا التيار بعدم توفر الحزب على هياكل ومناهـج تسمح بالنقاش الديمقراطي . اما الممارســـة القيادية على الساحة السياسية (وحدة ٦٧ ، المفاوضات ، الكتلة الوطنية ...) فلقد عمقت التناقض وادت به الى الانسحاب من الحزب ، وتشكيل تنظيم مستقل ، وذلك بتنسيق مـع تيار مماثل داخل حزب التحرر والاشتراكية .

الا ان هذا التنظيم العام لم يقدم البديـــل الصائب على المستوى السياسي والتنظيمي ، بقدر ما كان عبارة عن تجمع لاتجاهات مختلفة ومتناقضة ، يوحد ما بينها الطعن في الحركـــة الوطنية ككل ، والمزايدة في الشعارات الثورية ، مما ادى بهذا التيار العام الى السقوط **في اخطاء التطرف اليسارى** . وسيحقق فيما بعد تطورات وتغييرات لا يسمح مجال هذه الدراسة النقدية للحزب بالتطرق اليها .

عزل قيادة النقابة عن القيادة الحزبية

ان انسحاب « تيار اليسار » عن الاتحـــاد الوطني ، ما فتيء ان تبعه تفجير للتنـــــاقض الكامن داخل القيادة الحـــــزبية وذلك ما بين « العناصر النقابية » والعناصـــــر القياديـــة الاخرى .

فبعد فترة الجمود المطبق التي عرفها الاتحـاد الوطني على اثر الوحدة مع قيادة النقابة ، وبعد فترة القمع التي مر منها الحزب ، اخذ بعض المناضلون ـ قياديا وقاعديا ـ المبادرة لاعادة احياء التنظيمـــات الحزبيـــــة ، واسترجاع نشاطها . ولقد بذل مجهود ايجابي في مختلف القطاعات لاعادة تنظيم الخلايا الحزبية .

واستجاب المناضلون بحماس لهذه المبادرات التنظيمية ، حيث تمكنت القواعد من استرجاع نشاطها نسبيا ، بالرغم من ان التنظيم لـــم يأخذ شكله المضبوط ، وغالبا ما اكتسى هذا المجهود طابع « اعادة التحريك » .

وفي سياق هذه المبادرات ، دعت اللجنـــة الادارية الى اجتماع ٣٠ يوليو ١٩٧٢ ، لمعالجة المشاكل الداخلية للحزب . وكانت اهم القرارات التي اتخذت في هذا الاجتماع ، هو حل المكتب السياسي وعزل قيادة النقابة ، ثم تعديل تكوين اللجنة الادارية واعطاؤها الصلاحية التامـــة لتحمل المسؤوليات التى يخولها لها القانـــون الداخلي ، كما قدم من طرف القيادة الحزبيـــة نوع من « نقد ذاتي » حول خطأ الوحدة .

الا ان اجتماع ٣٠ يوليوز قد احاطت بـــه بعض السلبيات والملابسات حالت دون جعله انطلاقة تنظيمية وتوجيهية ذات النفس الطويل . يراع الاجتماع تمثيلية مضبوطة للفـــــروع والاقاليم على اساس مبدأ المركزية الديمقراطية ، بقدر ما كان عبارة عن تجمع للاطر والمناضلين باستدعاء من المسؤولين . هذا بالاضافة الى ان الاجتماع كان مفاجئا وان مضمونه والاقتراحات المطروحة من طرف المسؤولين لم تناقش مسبقا من طرف القواعد احتراما لمبدأ الديموقراطيـــة داخل الحزب واجهزته .

اما عن تكوين اللجنة الادارية الجـــديدة ، فانه لم يراع التمثيلية الحقيقيـــة للمناضلين المسؤولين والنشيطين ، وخاصة العمال منهم ، بقدر ما كان ثمرة للتعيينات القيادية المبنيـــة على خلفيات ومساومات ...

وكأستمرار لاجتماع ٣٠ يوليوز ، عقد اجتماع اللجنة المركزية وانبثق عنه بيان ٨ اكتوبر **١٩٧٢ ، الذى يعتبر بيانا جد متقدم في تحليله للتنـــاقض الاساســـي ، وطرحه للاهداف والشعارات المناسبة للمرحلة التي لا زلنـــا نجتازها ، كما يشكل تعبيرا صـــائبا عن النضج الايديولوجي النسبي داخل القواعـــد الحزبية .**

غير أن المناضلين فوجئوا مباشرة بعـــد الاعلان عن بيان ٨ اكتوبر ، بصدور الجواب الرسمي للحزب عن « الرسالة الملكية » ، ذلك الجواب الذي يتناقض في جوهره مع بيان ٨ اكتوبر ، خصوصا في طرحه الخاطيء لشعار

المجلس التأسيسي الذى اعتبره مجرد مجلس تكون مهمته اصلاح بعض البنود من الدستور الممنوح .

ونشير كذلك الى ان القيادة الحزبية قد اقترحت من جديد تغيير اسم الحزب بمناسبة المفاوضات التي فتحها الحكم مع مجموع القوى التقدمية والوطنية ، والانتخابات التي وعد بها من جديد . الا أن المناضلين رفضوا هذا الاقتراح جملة وتفصيلا ، وحالوا دون تطبيقه .

وبالرغم من هذه التناقضات التي عرفتها انطلاقة ٣٠ يوليوز ، فان المناضلين القاعديين قد انكبوا على مواصلة المجهود التنظيمي من اجل تمتين وتركيز التنظيم الحزبي ، وتصعيد النضالات الجماهيرية التي عمت مرافق اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق ، حيث عرفت نجاحات مهمة في المجال النقابي والمطلبي على الخصوص .

تجربة ٣ مارس ١٩٧٣

وفي غمرة هذه النضالات الجماهيرية ، عرف الحزب تجربة جديدة تجلت في انطلاق عمليات مسلحة ضد بعض المؤسسات الحكومية في المدن والبوادى .

وبالرغم من ان تنفيذ هذه المبادرة قد قام به مجموعات من المناضلين القاعديين ، فان هذه التجربة لا يمكن تجزئتها او تشخيصها ، بل يجب وضعها في اطارها الحزبي الشامل ، كما ان الازدواجية المعقدة التي كان يعيشها الحزب قياديا لا تسمح بتحديد المسؤوليات بشكل واضح . ومن جهة اخرى ، فلا يمكن حصر تحليل هذه التجربة في البحث عن نواقصها التقنية والفنية ...

فالمطروح علينا اذن ، هو البحث في العناصر التوجيهية والتنظيمية التي كانت اساسا لهذه التجربة ، لغرض استخلاص العبر والدروس منها .

فمن الناحية التوجيهية ، يبدو ان المحور الاساسي كان هو ضرورة الاعتماد على الكفاح المسلح لتجنيد الجماهير المتذمرة ، واستغلال ظروف عزلة الحكم وضعفه ، للشروع في العمل من أجل تحقيق « سلطة الشعب » ...

أما من الناحية التنظيمية ، فيبدو أن التنظيم الحزبي قد اعتبر مجرد عامل مساعد لتنظيم خاص ومكيف مع الشكل المباشر للنضال .

ان هذه الخطوط العريضة تبرز لنا الثغرات والاخطاء الاساسية في تجربة ٣ مارس .

فاقرار الكفاح المسلح كمبدأ في حد ذاته ، دون تحضير الشروط السياسية والتنظيمية لتفجير الطاقات الجماهيرية واستقطابها حول هذا الشكل المتقدم من أشكال النضال ، لا يمكنه الا أن يعطي نفس النتائج السلبية التي تؤدى اليها أعمال العنف المعزولة في غياب الحزب الثورى المنظم ، وذلك مهما بلغت شجاعة المناضلين الذين يقومون بدور التنفيذ .

وهذا ما كشف عنه اخفاق هذه التجربة ، حيث أتيحت الفرصة للحكم لشن حملة قمعية في منتهى القساوة ، وتجلت في تصفية عدد من المناضلين الذين ساهموا مباشرة في العمليات المسلحة ، واختطاف واعتقال العشرات من الاطر والمناضلين ، بالاضافة الى قرار توقيف الاتحاد الوطني ، والحملات التعسفية والارهابية في الاوساط الجماهيرية بشكل عام . وقد انجز الحكم هذه الاهداف القمعية والتصفوية بسهولة وسرعة ، مما أثبت أن التنظيم الحزبي لم يكن قط مكيفا لمواجهة القمع والاستمرار في جميع الظروف ، وان التنظيم الخاص بالعمل المسلح لم يكن في مستوى الدفاع عن النفس ، وبالاحرى حماية الجماهير الشعبية وصيانة مصالحها .

اما عن الجوانب الايجابية في هذه التجربة ، فنشير الى انها ساهمت من جهة في توضيح التناقضات الداخلية للحزب ، وتفجير التناقضات الكامنة في قيادته ، ومن جهة اخرى ، فلقد ساعدت على توضيح الرؤيا الجماهيرية للثورة ، وكشفت ـ ولو مقابل ثمن باهض ـ على عدم جدوى اعمال العنف المعزولة، وضرورة الاتجاه بشكل جاد نحو مهمة بناء الحزب الثورى ذى الآفاق الايديولوجية الواضحة ، والستراتيجية الصارمة القارة والتنظيم الثورى المعبئ للطاقات الجماهيرية والقادرة على التكيف مع جميع اشكال النضال. وكيفما كانت نتائج التجربة ، فان المناضلين الاتحاديين الذين ساهموا في تنفيذها ـ عمالا فلاحين ومثقفين ـ هم من ابناء الشعب المغربي الذين وهبوا حياتهم في سبيل التحرر والانعتاق . فنضالهم وتجربتهم ، داخل صفوف المقاومة الفلسطينية او ضد الحكم « الاقطاعي » ، جزء لا يتجزأ من تجارب الحركة التقدمية والثورية المغربية . ايجابيات تنير الطريق . وسلبيات كلها دروس للمستقبل

المؤتمر الاستثنائي

على اثر الجمود العام الذى عرفه الاتحاد الوطني بعد الحملة القمعية الشاملة التي تلت حوادث ٣ مارس ، بدأت تصل من جديد اصداء المفاوضات والاتصالات ... ولقد اغتنم الحكم هذه الفرصة لتنفيذ الاعدام في حق ٧ مناضلين اتحاديين ، وذلك في نفس اليوم الذى استقبل فيه رسميا بعض العناصر من قيادة الحزب .

وفي ظل هذا « الانفتاح » الجديد ، تقرر تغيير اسم الحزب بشكل فوقي مفاجيء ، وبدون اخذ رأى القواعد ، كما تقرر تحضير مؤتمر استثنائي في ظرف ثلاثة اشهر .

ولقد فوجيء المناضلون بهذه القرارات الفوقية ، وتساءلوا عن اسباب الاستعجال والتسرع في عقد المؤتمر ، لا سيما وان الظروف التنظيمية للحزب لا تسمح بعمل جاد في هذا الاتجاه ، ولا تسمح للقواعد بالمشاركة الفعلية في التحضير وفي الآجال المحددة .

والى جانب هذه الاعتبارات التي تشكل خرقا صريحا لمبدأ الديمقراطية داخل الحزب ، فان الوثائق المحضرة للمؤتمر قد شكلت انحرافا خطيرا بالنسبة لتراث الحزب ومكتسباته ، وجعلت مبادرة تغيير الاسم وتحضير المؤتمر عبارة عن **محاولة انفصال قيادى** اديولوجيا وسياسيا .

الا ان مجمل الانحرافات التي حاولت القيادة تمريرها من خلال المؤتمر الاستثنائي قد لقيت معارضة واعية وحازمة من طرف القواعد الحزبية التي عبرت على تشبثها بمكتسبات الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، سواء داخل المؤتمر الاستثنائي نفسه او خارجه

وان الممارسة القيادية التي تلت المؤتمر ، والتي تجلت في مساومة جديدة مع الحكم ، وتنظيميا في التركيز على المفهوم المائع (التجمعات والندوات) قد جعلت المناضلين يعمقون طعنهم في سياسة قيادة الاتحاد الاشتراكي ، ويطرحون تساؤلات اساسية حول خلفية المؤتمر الاستثنائي : فهل كان الهدف من عملية تغيير الاسم وتحضير المؤتمر المستعجل هو وضع تاريخ الحزب جانبا حتى لا يشكل احراجا في العلاقات مع الحكم ؟ ام الهدف هو « تصفية حسابات » قيادية ؟ وهل يكون الهدف هو الاقتصار على خلق تجمع واسع يستعمل كورقة ضغط في ظل المساومات والخلفيات القيادية ؟..

ان هذه المرحلة الثالثة من التطور التاريخي للحزب ، قد سجلت بالفعل توضيح وتعميق التناقضات الداخلية التي اشرنا اليها في تأسيس الاتحاد الوطني وعبر المراحل التاريخية السابقة .

فنلاحظ ان النقابة قد تم فصلها عن الحزب ، واصبحت قيادتها تتمتع باستقلالها التنظيمي نقابيا وسياسيا . اما تطور تيار المقاومة وجيش التحرير عبر المراحل السابقة ، فلقد وجد تعبيره الملموس من خلال تجربة ٣ مارس، مفجرا بذلك الازدواجية التي كانت كامنة على المستوى القيادى . وبهذا يكون المجال قد افسح واسعا « للاطر السياسية » التي ساهمت في تأسيس الحزب للتعبير عن اختياراتها وذلك من خلال المؤتمر الاستثنائي والممارسة المرافقة له .

ان التطور التاريخي للحزب وديناميكية الصراع ما بين مكوناته الاساسية ، وانعكاس هذا الصراع على مستوى الاختيارات التوجيهية والعملية ، ان كل هذه المعطيات تفرز لنا الممارسة الفعلية والشاملة للحزب ، وتسمح لنا بتسجيل الخلاصات الاساسية على المستوى الايديولوجي والاستراتيجي والتنظيمي .

ما هي آيديولوجية الحزب ؟

ان الاكتفاء بوصفات عامة جاهزة (البورجوازية الصغيرة ، الاصلاحية ، البيروقراطية ...) لا يمكنه الا ان يعطي صورة مغلوطة عن المشكل الايديولوجي للاتحاد الوطني ، وذلك بسبب من تركيبه البنيوى المعقد .

فالمكونات الاولى التي بني على اساسها (النقابة ، المقاومة وجيش التحرير ، الاطر السياسية) ، والتناقضات الداخلية التي برزت على اثرها ، وتعمقت وتوضحت من خلال التطور التاريخي للحزب ، قد انعكست على المستوى الايديولوجي ببروز اتجاهات مختلفة تعايشت وتصارعت داخل الحزب وخارجه .

ويمكن تصنيف هذه الاتجاهات على الشكل التالي :

أ) اتجاه « النزعة الاقتصادية » ـ الناتج عن تأثير عناصر قيادة النقابة ـ الذى حاول باستمرار عزل الطبقة العاملة عن النضال السياسي .

ب) الاتجاه « الوطني الجذرى » ـ يمثله مناضلوا المقاومة وجيش التحرير ـ الذى طرح باستمرار التغيير الجذرى للهياكل الاقطاعية والاستعمارية ، لكن بدون ان يتمكن تاريخيا

من تسجيل هذه الاهداف في اطار اختيـــار ايديولوجي واضح .

ج) اتجاه « نفعي » ـ الناتج عن تأثيـــر « الاطر السياسية » ـ اتسم بعدم الاستقرار في الاختيار الايديولوجي واعتماد النفعيـــة (البراغماتية) .

د) اتجاه متقدم ايديولوجيا ترجم رغبـــة القواعد الحزبية في تحويل الاتحاد الوطني الى حزب ثورى .

واذا بحثنا المواقف الحزبيـــة والوثائق الرسمية منها والغير الرسمية ، فبامكاننـــا تصنيفها بنفس الشكل :

آ) التقرير المذهبي لسنة ١٩٦٢ ، وتوجيهات المؤتمر الثالث للاتحاد المغربي للشغل .

ب) بيان للشعب المغربي بمناسبة انتخابات ١٩٦٣ ، برنامج ٣ مارس ١٩٧٣ ، ومجموعة من الدراسات والتقارير الداخلية .

ج) البيان السياسي لسنة ١٩٦٨ ، الجواب عن الرسالة الملكية ، مشاريع وثائق المؤتمـــر الاستثنائي .

د) الاختيـــار الثورى ، المذكرة التنظيمية ، بيان ٨ اكتوبر ، بالاضافة الى مجموعة مـــن الدراسات الصادرة ما بين سنة ٦٥ ـ ٦٧ .

ونشير جانبيا الى ان هذا التصنيف لا يعني الاشخاص واختيـــاراتهم ، بل يهتم فقط بالاتجاهات الفكرية التي تواجدت داخل الحزب.

الا ان هذه التصنيفات الاولية التقريبية لا يمكن اخذها كوصفات ساكنة جامدة ، بل لا بد من الاخذ بعين الاعتبار العلاقات ما بين هذه الاتجاهات الاساسية وتأثير كل واحد منها على الاخر .

فأول ما نلاحظ في هذا المجـــال هو الترابط والتحالف ، بل الاندماج الذى حصـــل ما بين « الاتجاه الوطني الجذرى » والاتجاه المتقـدم ايديولوجيا ، وذلك عبر مجمل التطور التاريخي للحزب . فبغض النظر عن العناصر التي فضلت الانسحاب من الحزب بتكوين تنظيمها الخاص، فان اغلبية العناصر المتقدمة ايديولوجيا داخل الحزب قد شكلت تيارا عاما ساهم في التحولات الايجابية التي عرفها الحزب ، كما ساهم ، وفي نفس الوقت ، في جميع المحاولات المتجذرة .

وفيما يخص « النزعة الاقتصادية » فلقـــد استطاعت باستمرار ان تحافظ على نوع مـــن الاستقلال الذاتي ، مع محاولات ناجحة احيانا لفرض توجيهها على المستوى القيادى ، وذلك الى ان انفردت بتنظيمها السياسي الخاص .

اما عن الاتجاه « النفعي » فلقد استطاع ان يفرض نفسه على مستوى القيادة الحزبية ، وان يطبـــع ممارستها بطـــابع النفعيـــة (البراغماتية) ، ويقفز بها من مواقف التطرف الى مواقف الاعتدال من التفاوض الى النضال الجذرى ، من الوحدة الى الانفصال ... كـــل ذلك حسب متطلبات سياسة مصلحية يومية ، تقلص الاستراتيجية الحزبية وتحصـــرها في نقطة واحدة : مشكل السلطة .

وما دام هذا الاتجاه الاخير هو الاتجـــاه السائد الذى فرض نفسه قياديا ، فان الخـط الايديواوجي العام للحزب قد طبع خلال التجربة السابقة بطابع الغموض والتذبذب ..

الاستراتيجية والتاكتيك لدى القيـــادة الحزبيـــة

ان غموض الخط الايديولوجي للحزب قد أدى الى غياب استراتيجية واضحة وشاملة ، وفتح المجال واسعا للنفعية على مستوى القيادة كما أشرنا سابقا ، والتي تنطبق عليها هذه المقولة للأخ المهدى بنبركة : « انـــه من البديهي أن يكتفي بالخطة التاكتيكية المرحلية ، دون أن ينطلق من أفق استراتيجي ، يكون مصـــيره اما أن يسرق منه الخصم سياسته ، واما أن يظهر بمظهر الانتهازية » .

والحقيقة أنه لا يمـــكن حتى التحدث عن التاكتيك ، نظرا لغياب الاستراتيجية . ذلك أن الذى مارسته القيادة بالفعل ، هو سلسلة من المساومات اتجاه الحـــكم واتجاه القوات الحليفة وذلك في اطار ازدواجية معقدة مـــع سلسلة من المحاولات الجذرية . فلا المفاوضات مع الحكم ، ولا التحالفات (الكتلة الوطنية ، الوحـــدة مع قيـــادة النقابة) ، كانت تنجز وفقا لمتطلبات المصلحة الظرفية .

بيد أن النتائج كانت دائما عكسية . فالحكم هـــو الذى استفاد من المساومات التي وقعت معه ، بينما انعكس المفهوم الخاطيء للتحالف بمفهوم لا يقل خطأ وخطورة بالنسبة للعمـــل الجماهيرى الذى عالجته **القيـــادة** الحزبيـــة باستمرار بنفس المنطق المصلحي ـ ســـواء بالنسبة للشبيبة الاتحادية ، أو الاتحـــاد المغربي للشغل ، أو الاتحاد الوطني لطلبـــة المغرب ـ والذى ينظر الى المنظمات الجماهيرية كمجرد ورقات ضغط .

ولتبرير هذه السلسلة من المساومات ، فلقد

اضطرت القيادة الى ممارسة التاكتيك اتجاه المناضلين والجماهير بأساليب مختلفة ... « تعتقد الجماهير ان صراعنا مع الحكم لا يتعدى ان يكون صراعا على السلطة ، ومع قيادة الاتحاد المغربي للشغل ، خصوصا وانها تبلغ بأن الصراع على المبادىء ومن اجلها ... ثم لا تلبث ان ترى ان من تصارعوا بالامس اصبحوا اخوة اليوم من غير ان تلمس ان شيئا تغير لصالحها ، فهي دائما مدعوة للتفويض والموافقة ، او دعوتها لتصديق فلان ضد فلان ... فتبقى الازمة بالحركة الوطنية ، وبالاتحاد الوطني ، ازمة القيادات تنعكس على الجماهير بالخسارة ، ولا تعطي من الايجابيات اى شيء ... »

مشـــاكل التنظيـم

ان الاشكال والاختيارات التنظيمية ما هي الا انعكاس عملي للاختيارات الايديولوجية . فلقد رأينا كيف انعكس تأسيس الاتحاد الوطني على اساس ميثاق ٥٩ ، بتكوين تيار جماهيري مبني تنظيميا على مبدأ اللا مركزية والتجمعات العامة . ولقد ادى بروز التناقضات الداخلية للحزب وتعميقها وتوضيحها الى بروز اشكال تنظيمية مطابقة للاختيارات التوجيهية التي تواجدت وتفاعلت داخل الحزب .

وهكذا ضم الحزب ، ولفترات متقطعة ، مجموع النقابة الاتحاد المغربي للشغل كهيكل تنظيمي ، له استقلاله الذاتي ، ولكنه يعتبر جزءا لا يتجزأ من التنظيم الحزبي .

اما الاتجاه الوطني الجذرى ، والاتجاه المتقدم ايديولوجيا ، فلقد ترجما اختياراتهما على المستوى التنظيمي تارة بمحاولات جادة لبناء الحزب على اساس الخلية والمركزية الديمقراطية واخرى بواسطة تنظيم مستقل يتعايش في ازدواجية معقدة مع باقي التنظيم الحزبي .

اما الاتجاه النفعي ، فلقد حاول باستمرار الحفاظ على التنظيم الجماهيرى المتلاشي المقاييس والذى يسمح بايجاد اضخم قوة ضغط ممكنة ، مع الاستفادة والحفاظ على مجموع التنظيم الحزبي .

ان هذا التركيب المعقد للهيكل التنظيمي الحزبي ، قد نتجت عنه امراض تنظيمية ، منها الحلقية وانعدام الحد الادنى من الديمقراطية الداخلية ، وغياب مقاييس مضبوطة في الاستقطاب ، وخضوع القيادة لتأثير الاشخاص والزعامات ، عوض خضوعها للمراقبة القاعدية ..

استمرار وتطوير مكتسبات الاتحاد الوطني للقوات الشعبية

ان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية قد أدى دورا هاما في التطور السياسي للشعب المغربي بمساهمته في الرفع من مستوى وعي الجماهير الشعبية ، وتوضيح طبيعة النظام الاستغلالية، وابراز التناقضات الموجودة في مجتمعنا من خلال النضال العملي الملموس للمناضلين الاتحاديين الذين عودوا الشعب المغربي على الصمود والتضحية والكفاح ... مشكلين بذلك العمود الفقرى للحركة التقدمية المغربية .

الا ان متطلبات النضال الثورى ببلادنا تفرض باستمرار تحويل الاتحاد الوطني الى حزب ثورى قادر على تأطير الجماهير الكادحة ـ وفي طليعتها الطبقة العاملة ـ وقيادة نضالها الثورى ضد أعدائها الطبقيين .

وان التيار القاعدى الذى يسعى الى تحقيق هذا التحول والذى عبر عن وجوده طوال التاريخ النضالي للحزب ، لم يتمكن من بلوغ أهدافه بسبب من الاجهاض المستمر الذى تعرض له .

ان هذا التيار يوجد اليوم في أحسن الظروف لتوضيح اختياراته ، وطرح بديل ثوري يتجاوز التحاليل التبريرية ، ويستفيد من الممارسات الخاطئة داخل الحزب .

ان الاتحاد الوطني باعتباره تيارا جماهيريا عند تأسيسه ، كان ولا بد أن يتعرض للفرز الطبقي من خلال تجربته النضالية الطويلة والغنية بالدروس . وهذا ما حدث بالفعل من خلال توضيح وتفجير متناقضاته الداخلية .

واذا كانت قيادة الاتحاد الاشتراكي قد عبرت محاولة انفصال قيادى ، فان المجال مفتوح اليوم للطبقة العاملة ولجميع المناضلين الثوريين داخل الحزب للتشبث بايجابيات الاتحاد الوطني وتطويرها وتعميقها .

ان هذه العملية لا يمكنها ان تتم الا عبر تعميق الفرز الطبقي داخل الحزب ، وبواسطة النقاش الجدى والمسؤول ما بين جميع القواعد الحزبية التي تعي لتناقضاتها مع قيادة الاتحاد الاشتراكي ، **وتنتظم وتناضل** من اجل **الحفاظ على مكتسبات وتراث الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، لتتوجه بها نحو مهمة بناء الحزب الثورى ، مع ما يقتضي ذلك من تصحيح في الاختيار الايديولوجي ، وتركيز وتمتين في التنظيم ، وحوار مع كافة المناضلين الثوريين والتقدميين . انها عملية طويلة النفس ، تأخذ بعين الاعتبار متطلبات المستقبل، وتضع جانبا الاعتبارات النفعية المرحلية ..**

الاختيار الثوري
استمرار وتطوير
مكتسبات الحركة الاتحادية

في العدد السابق من « الاختيار الثوري » نشرنا التقييم الشامل والموجز لتجربة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، واستخلصنا من مجمل هذا التقييم ان القواعد الاتحادية ظلت متشبثة بايجابيات ومكتسبات هذه الحركة التقدمية المناضلة ، وذلك في افاق تطويرها وتعميقها ·

الا ان بعض الاشكالات ـ منها السياسية والتنظيمية ، العميقة والشكلية ـ تطرح نفسها بسبب هذا الاختيار ، مما تطلب التوضيح ·

فالدعوة الى الاستمرار ، بعد المراجعة النقدية ، لم تكن وليدة الصدفة ، ولكنها خلاصة الظروف السياسية التي تجتازها البلاد ، والتطورات العامة التي عاشها الاتحاد ·

الاختيار الثورى ـ ماى 1976 ـ العدد 5

الظروف السياسية

منذ سنة 1973 تعرضت الحركة التقدمية المغربية ، والاتحاد بشكل خاص لهجمة شرسة من طرف الحكم ، اكتست اشكالا متنوعة ، واستعملت فيها اساليب مختلفة · وقد كان الحكم يرمي من وراء ذلك ، اخضاع الحركة التقدمية ، وجرها الى الاستسلام ، والتخلي عن القيام بدورها ·

وهكذا منع الاتحاد الوطني لطلبة المغرب من ممارسة مسؤولياته وزج بمناضليه في المعتقلات والدهاليز · ولم يكن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بأحسن حظا ، حيث صدر قرار منعه من القيام بأي نشاط سياسي ، وتعرض مناضلوه للاختطافات بالمئات والاعدامات والاغتيالات بالعشرات ·

وبعد تلك المراحل المظلمة ، عمد الحكم الى بعض التغييرات في اساليبه السياسية ، بتبنيه لشعارات الحركات الوطنية ، خاصة موضوع الصحراء ، لا يبتغي من ذلك غير تكسير الطوق ، وخلق ظروف انسب لاستمرار بقائه · وبالمناسبة اقحم الحركات السياسية في مساومة جديدة كانت نتيجتها ، مرة اخرى ، ان عمت البلبلة والاستياء في صفوف المناضلين ، وضاع وقت ثمين في دوامة مفرغة ، ستكشف عن الطبيعة الدائمة للحكم القائم : حكم لا يسمح بأي تنازل ديمقراطي ، ويصر على الانفراد بالسلطة ، في غياب كلي عن الشعب ، ومنظماته الديمقراطية ·

هكذا بادر الحكم بتبني شعار تحرير الصحراء المغربية ـ بهدف افراغه من محتواه النضالي الحقيقي ـ وافتعل من اجل ذلك جوا من الانفتاح الكاذب ، استهدف من خلاله ربح الوقت ، والخروج من عزلته الداخلية والخارجية ، وفي نفس الوقت قام بتصفية ومطاردة المناضلين الثوريين داخل الحركة التقدمية ، وفي مقدمتهم الشهيد عمر بنجلون والاخ المانوزي والعبدي ·· الخ ، كما سمح في هذا الاطار بعقد سلسلة من المؤتمرات الحزبية ، اصطنع البعض منها للمناسبة ، وقام البعض الاخر بتغييرات اساسية في المحتوى العام : السياسي والتنظيمي ·

الاوضاع الاتحادية

ان هذه الظروف السياسية العامة ، كان لها انعكاسها المباشر على الوضعية داخل الاتحاد ، ذلك ان التغييرات التي عرفها هذا الاخير منذ المؤتمر الاستثنائي ، والتوجيه الذي رسمته قيادة الاتحاد الاشتراكي لا يمكن فصلهما عن تطورات قضية الصحراء المغربية ، والظروف السياسية العامة المحيطة بها : الانفتاح ، الحملات الديبلوماسية ··

الا ان الحدث الاساسي والهام ، يتجسم في بروز تيار اتحادي قاعدي ينادي بالصمود لمواجهة مخطط النظام ، والتشبث بالمكتسبات الايجابية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، وتراثه النضالي الذي تحقق بفضل التضحيات الجسام ، والتمسك بالاختيارات الثورية الاساسية التي لا يمكن طيها ، او تجاهلها ، او تغييرها ، بمقتضى مساومة مجهولة المصير والمعطيات ·

الشـــكل والمضمـون

ان قرار تغيير اسم الحزب ـ والذي اتخذ بشكل فوقي وبدون مشاركة القاعدة ـ لم يكن مجرد قرار شكلي لمعالجة « وضعية قانونية » ، بل جـــاء **بالاساس كتعبير عن اختيار سياسي ، تبنتـــه** العناصر القيادية · ان هذا القرار في حـــد ذاته يعبر عن الجانب الشكلي لانفصال قيادي ، اريد من خلاله الانطلاق من الثقل البشري للاتحـاد ، ووضع الرصيد والتراث النضالي جانبـــا حتى لا يشكلا عرقلة وعائقا في اطار التوجيه الجديد وقوانين « اللعبة الجديدة » ·· وهكذا كان من الطبيعي ان يكون الرد المشروع على هذا الجانب الشكلي هو التمسك باختيارات الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، وخطه النضالي التقدمي ·

ان القواعد الاتحادية ـ سواء حضرت المؤتمر الاستثنائي او لم تحضره ـ ليست مسؤولة عن هذه الوضعية ، ولكنها ضحيتها · ولهذا كانـت ضرورة تعميق الحوار حـــول الاختيـــارات الايديولوجية والسياســـية والتنظيمية ، وليس حول الاعتبارات الشكلية ـ قضية التسميـــة ـ التي لا يجب ان تشكل معوقا للنقـــاش ، اذ لا تناقض بين المناضلين الثوريين القاعديين فـــي الاتحاد ـ التناقض واضح مع الخط التراجعـــي للقيادة ·

ان الحسم في عمق التوجيـــــه والاختيـــار الايديولوجي ، من شأنه الغاء كل الاعتبـــارات الشكلية من الحساب ، وتجنب الدخول في احتراق داخلي ، او فتح صراعات ذاتية مشخصة ، من شأنها ان تحرف النقاش عن مجراه التوضيحـي الايجابي ·

الحـــوار
داخـل القاعـــدة الاتحاديـــة

ان الانحراف القيادي يفرض ، وبالحاح ، وحدة المناضلين الاتحاديين في القاعدة من اجل مواجهة مضمون هذا الانعطاف اليميني · وفي هذا الاطار بادر مناضلون اتحاديون ـ من الرعيـل الاول ، والاجيال الجديدة ـ الى اثارة الانتباه من اجـــل التشبث بمكتسبات الاتحاد الوطني للقـــوات الشعبية وخطه التقدمي ، وتبني ما هو منسجم ومخلص للتاريخ النضالي الطويل لشعبنا · ومن اجل هذا عبروا عن وجهة نظرهم ، وبكل وضوح ، مساهمة منهم في دعم التحرك التقدمي ، وليس رغبة في خلق واجهة جديدة · ان الخصم الوحيد ـ الذي تفصل بيننا وبينه جثث الشـــهداء ـ يجسمه النظام الرجعي ، وما يمثله من مصـالح امبريالية ·

ان ممارسة قيادة الاتحاد الاشتراكي لم تترك أي مجال للنقاش الديمقراطي ، والمشاركة فـــي اختيار محتوى واساليب العمل السياسي · ان الاوضاع العامة التي تعيشها الحركة الاتحاديـة ـ وهي تمر اليوم بدرجة التفرز التطبقي ، وتوضيح الاختيارات ـ تجعل كل مناضل امام مسؤوليـــة الاختيار والحسم فيه · واملنا ان يكون هـــذا الاختيار وليد نقاش موضوعي يتناول اساســا عمق التوجيه ، على ضوء استخلاص الدروس من التجربة ، ولا يتناول القضايا الشـــكلية الا كانعكاس طبيعي للاختيار ، وليس مصدره ·

وفي هذا الاطار نوجه نداء ملحا لكل المناضلين الاتحاديين لتحمل مسؤولياتهم في التصدي للخط التراجعي القيادي ، ودعم الاختيار الثوري ·

ان الاختيار الثوري يحمل هويته ، ويعتمـــد ممارسة نضالية تستهدف بالاساس نسف جذور الاقطاع ، وقطع الطريق على الانحرافية ·

ان التشبث بالمكتسبات الايجابية لا يطـــرح طرحا جامدا ، بقدر ما يروم بناء وتطوير الاداة الثورية ، من اجل قيادة وتأطير نضال الجماهير الكادحة ، نحو ما تصبو اليه من تغييرات تحررية جذرية ، وبناء البلاد بناء اشتراكيا ، والمساهمة في اقامة عالم عربي تقدمي ، من المحيط الـــى الخليج ·

ان التقدم في هذا الاتجاه لا يمكنه ان يتم الا بواسطة الحوار الرفاقي بين كافـــة المناضلين التقدميين · فتعميق الحوار حول التوجيه الثوري سيمكن كل الروافد التقدمية ، داخل الحركـــة الاتحادية وخارجها من الالتقاء في مجرى واحد : بناء الاداة الثورية ، الذي من شأنه حماية الحركة التقدمية من كل انواع الانحـــراف اليميني او اليساري المتطرف · كما ان الحوار الرفاقي مـــن شأنه تجميع كل الطاقات لمواجهة الخصـــم الاساسي : الطبقة الاقطاعية الرأسمالية ، حليفة الامبريالية ·

منبـــر المنـاضليـــن

تعتمد جريدة « الاختيار الثورى » ، ابتداء من هذا العدد ، ان تفتح أعمدتها للمناضلين الاتحاديين من أجل التعبير عن أنفسهـم ، والمساهمة في تحليل مراحـــل التجربة السياسيه التي مارسوا خلالها مسؤولياتهم ، وتسليط الأضواء على آفاق المستقبل .

الكلمة اليوم للأخ المناضل عبدالفتاح سباطة :

الاختيار الثورى ـ يونيو 1976 ـ العدد 6

أمام الظروف الدقيقة التي يمر بها الاتحاد ، والتي هي في تقديرى أدق ظروف مر بهـــا « حزبنا » منذ تأسيسه ، وفي اطار المساهمة في النقاش ، ارتأيت أن أشـــارك بدورى ، في محاولة الخروج من حالة الغموض والانحـراف. والهدف من هذه المحاولة هو الاستفادة من كـل تجارب الماضي ، من أجل أن ينطلق التحـرك التقدمي الثورى،ويقوم الاتحاد بدوره كما أردناه دائما : أن يكون طليعة جماهير الشعب المغربي.

ان الصراعات المتوالية التي دخلها حزبنـا ضد النظام ، أو أرغم أحيانا على الدخـــول فيها ، والانطلاقـات والتعثرات ، جعلت وراء الحزب الآن تجربة لا تقاس بالسنين بمقدار ما تقاس بالغنى والعمق ، سواء في ايجابياتها أو سلبياتها ، لا سيما وان الحزب طرح نفسـه دائما كطليعة للقوات الشعبية ، والبديل الممكن للوضع القائم .

ان المرحلة تستدعي أن نقف بجد ، لنحـلل تجربة الحزب تحليلا صريحا ومسؤولا ، لأنه قد أصبح من المستحيل الآن على الحـزب أن يحقق أية خطوة الى الامام ، اذا لم يستخلص الدرس الكامل من تجربته الماضية ، واذا لـم يتخلص من العوائق التي حالت دونـه ودون تحقيق هدفه في التغيير .

انني وأنا أقوم بدورى في المساهمة في تحليل التجربة ، لن أحاول الدخول في جزئيات معينة. ولا في حوادث بأعيانها، أو اسقاط المسؤولية على الآخرين ، المهم أن حزبنا خـاض معـاركه ، وفشل فيها .

ولكن الفشل ليس بالضرورة ظاهرة سلبية. الاكثر أهمية ان التجربة « الفاشـلة » كانت تجربة قياديين وقواعد . وسـأكتفي بالمناسبه بذكر الاسباب العامة التي عاقت دائما حزبنـا عن أن يقوم بدوره الواضـح والفعلي كحـزب طلائعي .

غمـــوض الهـــدف :

ما هو هدف الحزب ؟ وما هي الوسائل التي حددها لتحقيق أهدافه ؟

على الرغم من وضوح هذين السؤالين ، فأنا شخصيا لا أعتقد أن تجربة حزبنا يمـكن أن تجيب عنهما جوابا واضحا .

ان غموض هدف الحزب لم يكن غائبا تماما على مناضلينا ، وهو ما كانوا يعبرون عنـــه بغياب الاستراتيجية .

لكن ، هل بالفعل لم يكن للحـــزب أيـــة استراتيجية ؟ بلى ! كانت هناك استراتيجية ما ، غامضة ، لكن غموضها ربما كان متعمدا ، وهذا الغموض انعكس على الحزب ، سـواء في تنظيمه ، أو في ذهنية مناضليه .

لقد كان هناك هدف ما : انتزاع السلطة من الحكم الحالي ، وتسليمها للشعب عن طـريق الحزب . كيف ؟ ومن هو الشعب ؟ هنا يتكاثف الغموض ، لينكشف عن وضع غريب للحزب : تنظيم « شرعي » يحاول ان يعمل في اطـــار مشروعية الحكم ، وآخر « سـرى » كان هـو الأمل في الخلاص .

نتيجة لذلك ظهرت ازدواجية في انتماء بعض المناضلين للوجهين معا من التنظيم « السرى » و « الشرعي » ، كما حدث قبـــول ضمني في نفسية المناضلين لهذه الازدواجية ، وكان من آفاتها :

ـ تمجيد صوفي وهمي للخارج

ـ انتظار خلاص قدرى يقوم به تنظيـــم سرى « صلب » يطيح بالنظام القائم .

ـ شـــيوع تقسيمات وهميـــة ، يصنف المناضلون بناء عليها : الداخل / الخـــارج ، الثوريون / الاصلاحيون ، أصحاب السياسة / أصحاب العنف ، وغيرها من التصنيفات التي لـ مرتقم على ممارسة حزبية ثورية .

* ★ *

الا ان كل تحليل للحزب وتجربته، لكي يكون سليما ينبغي أن يدخـل في حسـابه الظروف التاريخية الخاصة . وقد كانت هنـاك وراء تجربة الحزب « السرية » ظروفا تاريخيـة ، وأوضاع محدودة .

فالقهر المسلط على الجمـــاهير ، والتنكيل

بالمناضلين ، وتضييق أبسط حرية في التحرك والتعبير ، والتدهور العام للمستوى الاقتصادى والاجتماعي للجماهير ، فرض نوعا من العمل يعتمد السرية ، علقت عليه الجماهير ومناضلو الحزب آمالها في رفع العنف اليومي الواقع عليها .

لكن ينبغي التمييز بين شيئين : بين أسلوب من العمل لا مفر منه أمام ظروف القمع المسلط باستمرار ، وبين الممارسة الفعلية التي صار عليها هذا العمل .

وللتذكير : لا أحد من قيادة الحزب يستطيع أن يتنصل من مسؤوليته في الموافقة على نوع من العمل فرضته ظروف القمع البالغ ، وعدم امكان أى تحرك حقيقي في اطار مشروعية الحكم .

ولا أحد من قيادة الحزب ـ يستطيع أن يتنصل م نمسؤوليته في التقصير ، عندما كانت الحاجة ماسة الى موقف مسؤول ، ان الامر لم يكن يتطلب أكثر من العودة الى أبسط قواعد الانضباط الحزبي .

ان ترديد بعضهم بالامس القريب لكلمة « الادانة » تزلفا للنظام ، وتجريم المسؤولين عن بعض حالات « الفشل » لن يساعد على نقد موضوعي للتجربة ، لأنه يخرجها من ظروفها التاريخية التي فرضتها ، **كما يستثني من التجربة أولئك الذين اعتمدوها ولو بالصمت ، ان لم أقل مباشرة .**

مبادرة الحكم :

يخيم الآن على الساحة العربية في المغرب ، جو خلقته مبادرة الحكم ، والتي تتمثل في :

١) تحريك مشكل الصحراء ، وجمع المنظمات السياسية حوله من أجل هذا التحريك .

٢) السماح داخل « المشروعية » لنشاط الحزب ، مع التصريح بعزمه على مراقبة هذا النشاط .

ان علينا ان نحلل مبادرة الحكم هذه ، تحليلا عميقا حتى نثير الانتباه لعدم الوقوع في مخططها .

فقد تفرض ظروف التفكك والبلبلة داخل الحزب ، وفي ظروف معينة ، قبول مشروعية الحكم ،وعدم الوقوع في الاستفزاز ، ما دام المناضلون مقتنعين بأن ذلك سيساعد على تنظيم صفوف الحزب ، وتنميتها ، وتجاوز المأزق .

ولكن الخطير ، هو أن تكون قراراتنا وخططنا منطلقة أساسا من مبادرة الحكم .

ينبغي أن لا يكون الحكم هو المبادر فيما نقبل عليه من تحرك وما نتخذه من قرارات .

ان مبادرة الحكم لا يجب ان تطبع مواقفنا وقراراتنا، وتنظيمنا . **على الحزب وحده أن يحدد خطته وأهدافه ، ما دام يطرح نفسه طليعة الشعب المغربي ، وقوة المستقبل ، والا يتنازل عن رصيده الهائل من النضال ، ومن الضحايا ، ومن ثقة الجماهير فيه .**

ان الهدنة التي قد يضطر الحزب لقبولها مع النظام ، الا تلغي الهوة القائمة بيننا وبينه ، تلك التي تفصل بين الجماهير وبين النظام القائم ، تلك التي تملؤها جثث الهدى وعمر وبنونة وكل شهداء الاتحاد .

لذلك كنا نريد ان يرتكز الحزب على الفئات الاكثر تهيؤا للصمود والنضال ، وأن نلتزم اليقظة ، فلا يعود الى مراكز المسؤولية فيه أولئك الذين ينتظرون من « الواقعية » والتعويل على الاستفتاءات والبرلمانات ، ان يخرج حزبا يطمئن اليه الحكم ، ويرضي عنه .

فالى رفقائي القياديين في الصف الثاني أوجه هذا النداء : ان دافعي لما أكتبه ، هو غيرتي ، كما هي غيرتكم ، على أن يظل حزبنا كما تمثل دائما في عزائمنا وفي قلوبنا .. الأمل الحقيقي للجماهير ، وان تكون الازمات التي يمر بها ، كأى حزب مناضل ، والنقاشات التي تنشب بين مناضليه ، مهما تكن حادة وعنيفة، دافعا للصمود ، لا للاستسلام ، للتفاؤل الثورى لا لليأس القدرى ، لتدعيم الصف تدعيما حقيقيا يرتكز على المناضلين الحقيقيين ، وعلى الفئات التي من مصلحتها التغيير ، والقادرة عليه ، لا جمع **من هب ودب ، وعدم فهم حقيقي لوحدة** الصف .

وفي هذا الاطار ، جاء « الاختيار الثورى » محاولة جادة وصادقة، ومجالا تساهم من خلاله العناصر الرافضة للحلول الانهزامية ، والعاملة من أجل بلورة المعركة في نضالات دائبة ، واصرار مستميت ، حتى تزول كل أسباب التخلف ، وتتوفر امكانية تطبيق اختياراتنا في التحرر والاشتراكية .

ان الامل كبير في أن نضع كل امكانياتنا مستقبلا ، كما في الماضي ، من أجل التغيير والمستقبل الافضل للجماهير .

منبـــــر المنـــاضليـــــن

الكلمة اليوم للاخوة :

- الحسين الخضار
- المنتصر حسن العتابي
- نعيم محمد بن الاشقر
- زايد ين موحى آيت مبارك
- مولاي عبدالله الفيلالي
- محمد بن الحسين ازلماضي
- سعيد بن يخلف
- أومدة محمد
- محمد المالكي (جحا)
- حسن التدلاوي

وهؤلاء المناضلين كلهم شاركوا بشكل فعـــال في كفاح جيش التحرير والمقاومة المغربية ، كما ساهموا في تأسيس التنظيمات الاولى للاتحاد الوطني للقـوات الشعبية ·
ولقد ابوا الا ان يعبروا بشكل جماعي ومن على هذا المنبر عن وجهة نظرهم في المشاكل الحزبية الراهنة ·

الاختيار الثورى ـ يوليوز 1976 ـ العدد 7

« لنتمكن من ابداء رأينا في الاوضاع العامة التي تعيشها الحركة الاتحـادية ، نرى من الضروري توضيح بعض النقاط لاظهار العوامل الاساسية التي تحكمت في التطور الاخـــير الذي عرفته حركتنا ·

الحزب والصحراء

ان الصراع الذي دار ويدور في الصحـــراء المغربية ، توجهه عدة جهات ، وكل جهة لهـا منطلقاتها ·· والمهم بالنسبة لنا ، هـــو أن أسلوب التحرير واضح ، والحكم هو الـــذي تآمر ، ثم طمس المشكل ٢٠ سنة ·

واليوم ، لما أثار المشكل للاستفادة منـه ، فلقد مس من جديد بالوحدة الترابية عن طريق التقسيم مع موريتانيا ·

والمساومة المشتركة في قضية الصحـــراء المغربية مع الرجعية الموريتانية ـ والتي لعب فيها بعض مسؤولي الاتحاد الاشتراكي دورا أساسيا في التطبيق ، عـــلاوة على ضغوط الحلفاء في الخارج ـ ليست في الحقيقـــة الا حلا استعماريا جديدا لمشاكل المنطقة ·

والمؤسف أن يكون لقيـــادة الاتحـــاد الاشتراكي يد في هذه المساومة ، وان كنا لا نستغرب بأن الاشخاص أنفسهم لـم يـــكن موقفهم مشرفا حينما كان جيش التحـــرير يكافح من أجل تحرير الصحراء · فنحن لا زلنا نتذكر موقف الأخ الكاتب الاول نفسه ، حينما كان وزيرا للاقتصاد ونائبا لرئيس الحكومة ، وطلب منه أن يقدم العـــون المادي لجيـش التحرير ، فأجاب ما معناه : مـــاذا سنعمل بالرمال القاحلة ، ولماذا هذه الحرب التـــي تشنونها ، فلقد انتهى عهد الحروب والمقارعة بالسيوف ·

الموقف الانفصالي : أما بالنسبة للصحراويين الذين يتبنون الموقف الانفصالي ، فهم الذين يشكلون العنصر الاساسي في الازمة الحالية· انطلقوا من موقف خاطيء ، وعبأوا حولهم رأيا عاما حول موقف مغلوط (تقرير المصـــير) بالنسبة لواقع المنطقة ·

الحـل الصحيح والحاســـم ، يكمن في مراجعتهم للموقف ، واعلانهـــم لهويتهـــم المغربية ، وتمسكهم بوحدة الشعب المغـــربي في اطار رفض النظام الرجعـــي القـــائم ، والنضال من أجل تغييره تغييرا جذريـــا ، وتحرير المنطقة من سيطرة الاستعمار والاقطاع والرجعية ·

وهذا الرأي بالنسبة لنا ، ليس بجديد · وحتى عن العلاقة بين الاتحا د الوطنـــي للقوات الشعبية والمناضـلين الصحراويين ، نريد توضيحها بهذه المناسبة ·

علاقة الحـــزب بالصحراويين : من المعلوم أن جيش التحـــرير اهتـــم بوضعيـة الشباب

الصحراويين ، حيث نقل مجموعة منهم الى مدينة تارودانت ليتلقون دراستهم في المعهد الاسلامي هناك · وأثناء انتقال بعض الطلاب منهم ، ومن ضمنهم الوالي ، ليتابعوا دراستهم في الجامعة ، بقيت العلاقة النضالية بطبيعة الحال وثيقة معهم ·

وعلى اثر المظاهرات الشعبية التي نظموها داخل الصحراء المحتلة ، تعرضوا للقمع والتعذيب من طرف النظام في المغرب ، وتوجه البعض منهم الى الجزائر · وقد أعطيت لنا تعليمات حزبية من القيادة بالداخل لمساعدتهم باعتبارهم جزءا من التنظيم يوجه عمله خصيصا ضد الاستعمار الاسباني ، وبحكم طبيعة هذا العمل ، فانه لا يمكن أن يتم في اطار مشروعية النظام في المغرب ·

وحين وصولهم للجزائر ، اجتمع بهم بعض المسؤولين الحزبيين الذين أوضحوا وجهة نظرنا في ربط المعركة ضد الاسبان بالمعركة ضد الاقطاع ، وعدم تجزئتها شمالا وجنوبا· لكن تبين تركيز الصحراويين على مواجهة الاسبان فقط ، لأن اندماجهم المباشر في نشاط الاتحاد الوطني سيجر القمع على الطلاب الصحراويين المتواجدين في الجامعة المغربية ، على حد قولهم · لكن اخواننا الذين حضروا اللقاء ، بما فيهم الشهيد محمد بنونة ، والشهيد عبد القادر بوزيان ، ركزوا على أن الاساس هو العمل الموحد وفق ما أتفق عليه اخواننا في الداخل ·

ولقد تبين منذ هذه الفترة غموض في الموقف ، الا أن قضية الانفصال أو استقلال الصحراء ، لم يكن واردا في النقاش ، ولكن حينما أعلن الحكم عن الحملة الدبلوماسية في موضوع الصحراء ، والتي شارك فيها بعض قادة الاتحاد ، أعلن الصحراويون عن موقفهم المعروف حاليا : تقرير المصير ، وتكوين الدويلة فيما بعد ·

ولئن كان موقفنا آنذاك ، هو ربط المعركة ضد الاستعمار بالمعركة ضد الاقطاع ، فان هذا الموقف لا يزال هو الحل ، وتكفي هذه التجربة المريرة التي تشرد بسببها الآلاف ، بينما النظام الرجعي يرتفع الى موقع القوة ·

الحزب ·· « والانفتاح »

ان مبادرة الحكم بالانفتاح الجديد ، هي كسابقاتها مبادرة تستهدف تحويل التناقضات التي يعاني منها النظام الى صفوف الحركة الوطنية ، وبالتجربة يتضح لنا أن كل انفتاح أو مساومة من هذا النوع الا وأعطت انقساما وسط الحركة الوطنية · فمساومة « ايكس ليبان » ترتب عنها انقسام في صفوف حزب الاستقلال ، وانفتاح ١٩٦٥ أعطى بوادر الانقسام في صفوف الاتحاد ، ذلك الانقسام الذي تم بانسحاب « اليسار » بعد الانفتاح على الكتلة الوطنية سنة ١٩٧٠ ، وكذلك الشأن بالنسبة للتصنيف المغلوط على شكل فرعي الدار البيضاء والرباط والذي حدث في جو انفتاح ١٩٧٢ · أما الانفتاح الحالي على قيادة الاتحاد الاشتراكي ، فلقد أدى الى انفصال هذه القيادة عن القواعد المعادية للنظام ·

فالحكم هو الذي غذى ويغذي الانقسامات ، وهو المستفيد الاول منها ·

في هذا الجو « المتفتح » ، وفي غياب المناضلين المتجذرين عن الساحة السياسية ، نظرا لهجمة النظام القمعية ، تعرض حزبنا لمحاولة فرض تغييرات أساسية في خطه التقدمي ، وتصفية المناضلين الحقيقيين ، وانفراد الرجعيين بقيادة الحزب ، وهذا ما عبر عنه الاعلان عن تغيير اسم الحزب ، وتحضير مؤتمر استثنائي ·

الخط الجديد
لقيادة الاتحاد الاشتراكي

لقد انطلقت المبادرة بتغيير الاسم على انها مسألة شكلية ، بينما هي في الواقع مسألة عميقة ، كانت بادرة لطرح خط جديد ، اتضح في تخلي قيادة الاتحاد الاشتراكي عن التراث النضالي وتضحيات الشهداء والمعتقلين – وهي قضية مقدسة بالنسبة لنا – وفي المساومة على وحدة التراب الوطني : الصحراء المغربية وسبتة ومليلية والجزر الجعفرية ·

وبالنسبة لنا ، قلنا آنذاك أن مسألة تغيير الاسم بسيطة ، وربما تكون شكلية ، ورحبنا بالمولود الجديد الذي تحدثت عنه القيادة : « الديموقراطية داخل الحزب » · وفي هذا الاطار ، تقدمنا بوجهة نظرنا وانتقاداتنا للمؤتمر الاستثنائي في شكله ومضمونه ، وذلك عن طريق تنظيمنا الحزبي المحلي ·

وهنا نوضح لجميع المناضلين أننا لم

نوافق لا على شكل تحضير المؤتمر الاستثنائي ولا على مضمونـــه ، كما ادعت ذلك قيـــادة الاتحاد الاشتراكي حيث استعملت العواطف ، وأوهمت المناضلين أن « الخارج كله متفق » بينما معظم الفروع في الخارج ، وخاصـــة الفروع العماليـــة قـــد عبرت عن رفضهـــا ومعارضتها الشديدة للمبادرة الجديدة ·

اننا لم نسمع رأينا لا في المؤتمر ولا خارجة، كما لم نسمع رأي جزء من القيادة ، ولا وجهة نظر العمال في الخارج ، ولا رأي المعتقلين·· فتيقنا ان المولود الجديد قد مات في مهـــده (الدبموقراطية) ·

ولا يفوتنا أن نشير الى أن هناك مناضلون أبدوا هذه الملاحظات داخل المؤتمر نفسه ، ولا يزال النقاش مستمرا في جل الفروع ، وأملنا أن يتبلور الحوار داخل كل القاعدة الاتحادية وان يأخذ مجراه الصحيح للحيلولة دون فرض الخط التراجعي لقيادة الاتحاد الاشتراكي ·

وبالرغم من عدم مصادقتنا على المبـــادرة الجديدة ، فلقد قررنا الالتزام وانتظار المؤتمر حتى نطلع على الايديولوجية الجديدة والخط الجديد ·

أما قيادة الاتحاد الاشتراكي فلقـد واجهت المناضلين بتناسيها لعلاقاتها الحزبية معنا ، وركزت على الدعايات المسمومة ضد المناضلين، وطرد البعض منهم ، واصدار البيانات التي يقصد منها اللبس وتشويه السمعة ·

أمام كل هذا ، التزمنا الصمت ، وتدارسنا مقررات المؤتمر داخل تنظيمنا الحـــزبي . وتبادلنا الرأى مع كل الشباب الذين يحملون نفس وجهة نظرنا ، وتتبعنا كل الممارسات ، « بما فيها القيل والقال » دون المشاركة فيه ·

وأخيرا تبين لنا الخط الجديد لقيادة الاتحاد الاشتراكي . وتأكدنا أن ما تم ما هو الا تخلص من الخط والمناضلين . كما تبين لنا أن تزكية الخط الجديد لا تخدم اختياراتنا التي هـــي اختيارات حزبنا ، وطريقنا الطبيعي ·

ونحن متجاوبين ومرتاحين للاستمراريـــة التاريخية كما ندركها ، وكما عبر عنها التيار الاتحادي القاعدي المتجسد في الاختيار الثوري· والاستمرارية ليست التعلق الجامد بالماضي ، وانما بناء المستقبل ، وعـــدم التفريط في المكتسبات ·

فاذا كانت الاستمرارية تعني التخـلي عن المكتسبات النضالية ، ودماء الشهداء (جثـة المهدي تفصل بيننا وبين النظام) فانها فعلا استمرارية التنازل والاستسلام · وليســت الاستمرارية وثيقة تعرض على الجمهـور في المناسبات وفي تواريخ معينة ، استمراريتنا تتمثل في الصمود وعدم الرضوخ لأي ضغط والتنازل على المبادىء الاساسية ، وبالضبط على طريق الهبة والخطـابي والحنصـالي والزرقطوني والمهدي بنبركة ··

آفـاق المستقبل

يبقى المطروح هو الاختيار : فأمام خـــط تراجعي وقيادة منحرفـــة ، وايديولوجيـــة غامضة ·· لن تحل الازدواجية التقليديـــة المشكل . ولا يجوز تكرار نفس التجربة التي كان الخط الثوري ضحيتها ·

اننا نؤمن بالوحدة الحزبية ، لكن عـــلى أسس سليمة · أما قيادة الاتحاد الاشتراكي، فلقد اختارت طريقها بشكل واضح ، ونحن نعتبر أن نقاشنا معها قد استنفذ امكانياته ·

أما القواعد الحزبية في مختلف الفـروع ، ففي اعتقادنا أن الفرصة لم تتح للامعـان في تجربة الحزب وتناقضاته حتى يتضح للجميع أن الاساس هو الايديولوجيـــة ، والخـــط السياسي ، وليس الكواليس والثقـــة في الاشخاص « فلان الضمانة » · وهذه بديهيات كان من الواجب أن ندركها بعد ١٧ سنة من التجربة ·

ان الحوار في القاعدة واحتكاك المناضلين، من شأنه أن يوضح هذه المفاهيم ويبلور خطا ثوريا تندمج فيه كل الطاقات بـدون تعصب ولا ذاتيات ·

وبالنسبة لنا ، لما تقدم المناضلون القاعديون بتقييم للتجربة الحزبية بنفس منظـــورنا ، وأعطوا البديل ، كنا أول المدعمين ، وها نحـن نناضـــل الآن جميعا في اطـــار استمرار مكتسبات الحزب وفقا لاختياره الثوري ·

ان هذا الاستمرار يضع على عاتقـــه المساهمة في بناء الحزب الطلائعي ، انطلاقـا من ايماننا الراسخ بضرورة التغيير الجذري ، بواسطة العمل المنظم المعتمد على أوســـع الجماهير الكادحة ، والتفتح على كل أطراف الحركة الوطنية دونما تعصب أو « احتـــكار للفكر الثوري » ·

ان اعتماد الشباب ضمانـــة أســـاسية لاستمرار حركتنا ، وهو الـــذي سيرســـخ تقاليد ثورية جديدة : الايديولوجية الواضحة والملتصقة بواقعنا الحي ، السلوك الثـــوري .

الديموقراطية في التنظيم التي تحمي الحزب من كل أنواع الانحراف ·

اننا نطرح وجهة نظرنا المتواضعة من على هذا المنبر ، ونحن واعون لوضعيتنا · فنحن مجرد مقاومين ومناضلين عاديين واقعيين ومسايرين لتجربتنا ، ومحاولين الاستفادة منها · ولقد كنا واقعيين تاريخيا حينما رفعنا السلاح ضد الاستعمار الفرنسي والاسباني لأن الحلول السهلة لا تنفع مع الاستعمار ، كما كنا واقعيين حينما شاركنا في تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية واعتبرناه حركة التحرير المنسجمة مع مجرى التاريخ في بلادنا ·

واليوم ، وقد أصبحنا نؤمن بالنقد والنقد الذاتي أكثر من أي وقت مضى ، فاننا نرى أن الطريق الواقعي هو توحيد كل القوى لمواجهة النظام ، وليس اللجوء الى الحلول السهلة المتمثلة في التنازلات والمساومات مع هذا النظام ·

هكذا تربينا وقررنا أن نستمر ، ولو كان غير هذا لما تركنا عائلاتنا الفقيرة ، ولما أقمنا في المنفى أزيد من ١٠ سنوات · فلا علاقة لنا بأولئك الطامعين في المناصب ، الذين لا تظهر أفواجهم الا في حالة « الرخاء » · ونحن لنا معرفة بهذه النوعيات ، فكم « طلع على اكتافنا » من وزراء وكتاب دولة وعمال أقاليم وزعماء سياسيين كبارا وصغارا ·· ولن نسمح بعد اليوم بتكرار هذه الحالات ·

الانتخابات المقبلة

سمعنا ان الحكم يستعد من جديد « لمنح حق الانتخاب » ·· والحقيقة ان ذلك مجرد مناورة يريد النظام من خلالها تركيز وتقنين اوضاعه ·

وفي تقديرنا ان هذه الانتخابات ستكون مثل سابقاتها · فالسجون لا زالت مليئة بالمناضلين ، والحريات كلها مقموعة ، وبالنسبة لاوضاع الجماهير ليس هناك أي شيء يدل على ان النظام قد غير من عاداته ، وانه يريد فعلا الديموقراطية ·

وهذا ليس معناه اننا ضد مبدأ الانتخابات ولكن نرى فقط ان الموقف الذي اعلنه الاتحاد منذ تأسيسه هو الموقف الصحيح ، يعني اعطاء الكلمة للشعب بواسطة انتخاب مجلس تأسيسي يضع دستورا حقيقيا للبلاد · والنظام بطبيعته لن يقبل هذا الشعار لانه لا يريد ان يتنازل عن الحكم المطلق · وهذا يحتم علينا ان نناضل من اجل تحقيق الاهداف التي نؤمن بها ، **ذلك ان المكاسب التقدمية الحقيقية لا تمنح ، ولكنها تحقق بواسطة النضال ·**

الاخ بوراس محمد (الفقيه الفكيكي) يوقع بيان فاتح ماي

علمنا ان المناضل المعروف بوراس محمد (الفقيه الفكيكي) قد اعلن ضم اسمه الى لائحة الموقعين على بيان فاتح ماى الذى اصدره مناضلون بجيش التحرير والمقاومة المغربية .

ولقد اوضح الاخ بوراس ان بعض الظروف الخاصة حالت دون الاتصال به للمشاركة في اصدار البيان .

منبـــر المناضليـــن :

تقرير مـن فدرالية العمـال الاتحاديين باوربـا الغربيـة الـى مؤتمـر الاتحـاد الاشتراكـي

خلال شهر يناير 1975 تقدم العمال الاتحاديون باوربا الغربيةبتقرير الى مؤتمر الاتحاد الاشتراكي ، مساهمة منهم في النقاش المطروح داخل القاعدة الاتحادية آنذاك .

والجدير بالذكر ان هذا التقرير لم يظهر له أثر من خلال المؤتمرالاستثنائي ، وان « المسؤولين » حاولوا دون اطلاع المؤتمرين على رأي المناضلين العمال باوربا .

ومن خلال هذا المنبر ، نستعرض اهم الفقرات التي تضمنهـــاالتقريـــر .

من اجـل استراتيجية واضحـة وتنظيم طلائعي ثوري

لقد مضت اكثر من 12 سنة على النقد الذاتـــي التاريخي الذي طرحه الاختيار الثوري فيما يتعلق بالاخطاء الثلاث : انصاف الحلول ، الصراع في نطاق مغلق ، من نحن ؟.. مضت 12 سنة ، وما فتأ الحزب يكرر نفس الاخطاء :

- التنازلات والصراعات في الكواليس مع الجهـــاز النقابي حول التقرير المذهبي بمناسبة المؤتمـر الثاني .
- الوحدة سنة 1967 مع نفس الجهاز وبالرغم من معارضة المناضلين والقواعد الحزبية .
- الكتلة الوطنية كاتفاق فوقي مفاجيء بالنسبة للمناضلين ، وفي غياب وحدة النضال القاعدي .
- المفاوضات مـــع القصر (1965 ، 70 ، 72 ، 1974 ..) في السرية التامة بالنسبة للمناضلين.
- استعمال اسلوب العنف عدة مرات بدون مراعاة للمستوى التنظيمي للحزب ، وبدون التجنيـد الكافي والتوعية الكافية والتنظيم الكافي للجماهير الشعبية التي هي الاولى المعنية بالامر .

ان هذه السلبيات كلها يمكن تصنيفها ضمن الاخطاء الثلاثة القاتلة .. ويفسر بعض الاخوة تلك النكســـات بتعايش تيـاريـــن متناقضيـن داخل الحزب .

اما بالنسبة الينا ، فان مسؤولية هذه الاخطاء محددة على مستوى القيادة التي توجد فيها الخلافات والازدواجية .

اما المناضلون القاعديون ، فانهم ساهموا الى حد الساعة بتنفيذ المبادرات والتعليمات القياديـــة والانضباط اليها ، وقدموا العديد من التضحيـــات وساهم الشعب المغربي بصفة عامة بالعديد من ابنائه من عمال وفلاحين ومثقفين ثوريين من اجل ان تستمر مسيرتنا النضالية .

لهذا ، فاننا كمناضلين في القاعدة نرفض الذاتيات والتشخيص ، ونعتبر ان نقد الاخطاء موجه لقيادة الحزب ككل وبدون تمييز .. وذلك الى غاية ما نتوصل بنقد ذاتـي صريح يقيم التجربة بكـــل موضوعية ويستخلص العبرة من الدروس ، ويحدد المسؤوليات كذلك .

بدون هذا النقد الذاتي المسؤول والذي من واجب القيادة ان تأخذ المبادرة فيه ، وذلك بمشاركة جميع المسؤولين الذين ساهموا في التجارب السابقـــة ـ بالايجابيات والسلبيات ـ . بدون هذا ، سيضطر المناضلون الى اعتبار ان القيادة لم تكن في مستوى الثقة التي وضعت فيها من طرفهم ...

ان حصيلة الـ 10 سنوات الاخيرة من نضالنا الطويل والمرير ، نضطر الى تقييمها بشيء من الخيبة ، نظرا لضآلة المكتسبات بالمقارنة مع الموقع القوي الذي لا زال يحتله اعداء شعبنا في بلادنا : الامبريالية والاقطاعية والبورجوازية الكومبرادورية.

فماذا حققنا على مستوى النضال المشروع لفرض الحريات العامة ، وفرض تطبيق القوانين .. وعلى مستوى نشر الفكر الثوري وتعميقه .. وعلى مستوى

تأطير وقيادة نضال الجماهير الشعبية ضد الاستغلال والاستبداد ..؟

اننا في الحقيقة لم نكسب الا الشيء القليل ، وذلك موضوعيا بسبب القمع الوحشي الموجه ضدنا، ولكن كذلك بسبب الاخطاء التوجيهية والتنظيمية .

لهذا اصبح من الضروري ، بل من الحيوي ان نقيم تجربتنا بشكل موضوعي يتجنب الذاتيات والتشخيص ، حتى نتمكن من استخلاص العبرة من اخطائنا ، وحتى نستفيد من ايجابيات تجربتنا. كما اصبح من الضروري والحتمي ان نضع حد لغموض ايديولوجيتنا وتدبدب استراتيجيتنا وجماهيرية تنظيمنا ..

ان هذه العملية اصبح يشعر بضرورتها كل واحد منا ، لان اي مناضل لم يعد مستعد للاستمرار في اطار الغموض ..

من نحن ؟

ان الاجابة على هذا السؤال بتحديد انتمائنا الطبقي ،وتبنينا بشكل نهائي لايديولوجية الطبقة العاملة هو الذي يمكننا من توضيح ايديولوجيتنا . فالاشتراكية العلمية ليست بالنسبة الينا مجرد شعار نرفعه كما يرفعه العديد من خصومنا ، اذ لا يمكننا فصلها عن الممارسة التنظيمية والعملية المطابقة لها ، كما لا يمكننا فصلها عن المفاهيم الاساسية للنظرية الثورية التي بلورها الوعي الطبقي للجماهير الكادحة ، واغنتها التجارب الثورية الاشتراكية .

الاستراتيجية والتكتيك

ان هدفنا الاستراتيجي على المدى البعيد لا يمكن ان يكون الا تحقيق الثورة الاشتراكية ، وبناء مجتمع اشتراكي خالي من كل انواع الاستغلال .

غير ان هذا الهدف الاستراتيجي على المدى البعيد يتطلب منا تحقيق اهداف استراتيجية مرحلية وذلك لغرض حل التناقض الاساسي الموجود في بلادنا ، والذي حدده بيان 8 اكتوبر التاريخي ما بين :

- « الفئات الاقطاعية والبورجوازية المتداخلة المصالح والتي تعمل مع الاحتكارات الامبريالية والرأسمال الاجنبي » .
- « والقوات الشعبية المؤلفة من اوسع الجماهير المحرومة والمسحوقة والمستغلة » .

ان تحديد التناقضات الطبقية في مجتمعنا بهذا الشكل ، يوضح لنا ان الهدف الاستراتيجي المرحلي هو تحقيق الثورة الديمقراطية الوطنية واستئصال الهياكل الاقطاعية والاستعمارية من بلادنا .

غير ان اختيار المرحلة الديمقراطية الوطنية كخطوة نحو تحقيق الاشتراكية يستلزم منا رفع كل لبس عن مضمون هذه الثورة الديمقراطية ، واعطائها مفهومها الحقيقي كما تحدده النظرية الثورية ، ووضع حد للتأويلات الخاطئة .

فالثورة الديمقراطية الوطنية لا تعني الاقدام على مساومات واتفاقات فوقية مع الطبقات الاقطاعية والبورجوازية الكومبرادورية عميلتي الامبريالية ، ولكنها تعني نضالا مستميتا ضد هذه الطبقات من اجل عزلها ، وفرض الديمقراطية عليها ، وانتزاع التنازلات التي ستضعفها والتي من شأنها ان تشق الطريق نحو الثورة الاشتراكية .

المشكل التنظيمي

كلنا ندرك السلبيات التي عانى منها حزبنا بسبب جماهيرية تنظيمه ، وبسبب الاسس التي بني عليها منذ تأسيسه حيث رفعت شعارات اللاحزبية واللامركزية .. وذلك بغض النظر عن ايجابيات تسييس وتوعية جماهير واسعة من الشعب المغربي .

ولقد تمثلت اول محاولة جادة لتجاوز هذه الوضعية في المذكرة التنظيمية التي طرحت بكل وضوح مبدأ التنظيم الخلوي ، ومبدأ المركزية الديمقراطية . غير ان هذه الوثيقة الهامة في تاريخ حزبنا لم تعرف تطبيقاً شاملا يجعل منها سلاحا تنظيميا في يد المناضلين . لذا ، فاننا نعتبر ان تطبيق المذكرة التنظيمية ، مع تعميق مفاهيمها باعتبار ان مسألة الاشكال التنظيمية متوقفة على طبيعة المرحلة وما تقتضيه من مواجهة واساليب تنظيمية ، ان تطبيق هذه المذكرة لا زال يشكل مهمتنا التنظيمية المستعجلة .

خلاصة :

ان المراجعة الشاملة لخطنا السياسي والتي نحن مقبلون عليها يجب ان تتم في اطار تطوير وتعميق بيان 8 اكتوبر التاريخي ، وفي اطار التطبيق الفعلي للمذكرة التنظيمية ، كما يجب ان تكون منسجمة مع ايجابيات تجربتنا الطويلة والثمينة ومكتسبات تراثنا النضالي ، ووفية للمبادئ الاساسية التي استشهد في سبيلها العشرات من خيرة واصلب مناضلينا .

عاشت وحدة المناضلين الاتحاديين في القاعدة

عاش حزبنا الثوري المناضل

الوضوح في الاختيار

في الوقت الذي تتبلور فيه الشروط الموضوعية للصراع التناحري بين اوسع الجماهير الشعبية المغربية والطبقة السائدة المستغلة ، فان ابرز ظاهرة تتسم بها الساحة السياسية المغربية لهي ظاهرة الخلط والغموض : نظام يدعي الوطنية والتحرير ويحاول طمس طبيعته اللاوطنية واللاديموقراطية ، أحزاب سياسية تصطنع بالمناسبات ، قواعد مناضلة تفصل بينها الحواجز الزائفة وتعاني من التشرذم والتمزق ، قيادات تدعي الثورية والتغيير الجذري وتنهج طريق الاصلاح والمساومة ...

لذا، ارتاينا فتح هذاالركن كمساهمة في مجهود التوضيح الضروري لرفع الالتباسات ، وبالشكل الذي يخدم التقدمية في جو من الوضوح السليم وحول أهداف نضالية حقيقية .

ولئن كان هذا ضمن الدوافع الاساسية التي أدت الى صدور جريدة « الاختيار الثوري » ، خاصة بعد المؤتمر الاستثنائي وما رافقه من خلط وغموض ، فان العديد من القضايا الايديولوجية والسياسية لا زالت تتطلب اجابة سديدة ودقيقة تعمل على بلورة اختيار ثوري شامل ، يعالج القضايا الراهنة ويرسم آفاق المستقبل في حين ان الموقف لا زال مطلوبا بالنسبة للتمايزات بين هذا الاختيار ومختلف الاطروحات السياسية المتواجدة في الساحة .

الاختيار الثورى ـ مارس 1977 ـ العدد 14

تعيش الحركة الاتحادية منذ المؤتمر الاستثنائي أزمة حادة ، وتحولات ملحوظة ، كنتيجة مباشرة لما حصل من تغيير في الخط السياسي ، وابتداع في الخط الايديولوجي ، وتكريس لممارسة قيادية طالما عانا منها الحزب ، وطالما واجهتها القاعدة من أجل تغيير عقليتها ومنع تأثيرها السلبي من الانحراف بالحركة وجرها الى الاخطاء القاتلة .

والواقع ان المؤتمر لم يكن في نهاية الامر سوى تفجير لمتناقضات داخلية تجلت أساسا في صراع استراتيجي لمتناقضتين : استراتيجية التغيير الجذري للهياكل القائمة ، واستراتيجية الاصلاح وانصاف الحلول .

الاختيار الاصلاحي : توجيه وممارسة

ولقد كانت الفرصة مواتية للاختيار الاصلاحي عبر مسلسل « الانفتاح والتحرير والديموقراطية » لفرض نفسه داخل الحزب والانفراد بقيادته ، وممارسة قناعاته في الساحة السياسية، بتحدي كامل لكل رأي مخالف وبتفكير واضح للممارسة النضالية السابقة وما حققته من مكتسبات بفضل نضال الاتحاديين وتضحياتهم .. ساعده على ذلك الظرف السياسي الذي تلى أحداث مارس ١٩٧٣ حيث استغل الحكم الفرصة لضرب الطاقات الثورية داخل الحزب : اطر ومناضلين ينفذ فيهم حكم الاعدام ، منات المناضلين يزج بهم في السجون ، مناضلون يضطرون للمنفى ... في هذه الظروف العامة شرعت بعض العناصر القيادية في مسلسل المساومات مع النظام ، خاصة بعد ان بادر هذا الاخير بتحريك قضية الصحراء المغربية . وفي هذا الاطار ، فلا يمكن فصل مبادرة المؤتمر الاستثنائي (من منظور هذه العناصر القيادية) عن جملة « التحليل » المساوم المعبر عنه من خلال شعارات « المغرب الجديد » .

فاذا ما يحتنا في التقرير الايديولوجي لهذا المؤتمر ـ والذي لم يأخذ بعين الاعتبار النقد والملاحظات التي تقدم بها المؤتمرون ـ فان المرء لا يسعه الا ان يندهش امام الهفوات التاريخية والتبريرات المصطنعه بشكل بهلواني ، خاصة بالنسبه لدور جهاز الدوله سواء فيما يتعلق بفترة الحكم المخزني أو الدولة الموروثة من الحماية والسائدة الى يومنا هذا .

واذا ما حاولنا ايجاد التفسير النظري لذلك أو حصر تقييم التحليل المطروح من اطار المعطيات التاريخية أو الايديولوجية ، فسوف لن يكون مصير هذه المحاولة سوى العجز والفشل . ذلك ان التفسير الحقيقي يكمن في الخلفية التي قادت مبادرة عقد المؤتمر والتي ترتبط بشكل وثيق باستراتيجية التغيير الاصلاحي من داخل جهاز الدولة ، وبالتالي المساهمة بلا قيد ولا شرط في كل حملة التحرير والديموقراطية المزعومين .

هذه هي الخلفية التي سادت التقرير الايديولوجي من أول صفحة الى آخرها ، وكان ثمن ذلك التفسيرات التاريخيه الغريبة والتحاليل الاقتصادية الغارقة في الجزئيات ، وكأن الحزب ينظر اليها من موقع السلطة ، والتحاليل الاجتماعية التي تحيي الطبقات وتميتها حسب متطلبات الظرف السياسي ومقتضيات النظرة الجديدة للدولة ...

ولا أدل على كل هذا من الممارسة العملية التي رافقت هذا الطرح ـ خاصة بعد التغييرات السياسية الاخيرة ـ والتي تعتبر تطبيقا أمينا

لـه ، موفرة بذلك « الربط الجدلي » بين الخلفية المسبقة المذكورة والممارسة التي سلكتها قيادة الاتحاد الاشتراكي قبل وأثناء وبعد المؤتمر الاستثنائي ·

ان مجمل هذه الجوانب ، النظرية منها والعملية قد جعل قيادة الاتحاد الاشتراكي في نهاية المطاف تنشق عن الحزب وتنفصل عن خطه التقدمي المناهض للاقطاعية والبورجوازية الكومبرادورية ، وتتنكر لمكتسبات سنين عديدة من النضال الدؤوب والتضحيات الجسام التي أدتها الحركة الاتحادية ومناضليها القاعديين ·

ولا حرج ولا عيب في ذلك لو أن هذا الاختيار طرح بكل وضوح داخل الحزب ، بناء على معطيات الظرف والقناعات الجديدة ، وفصل فيه ديموقراطيا وذلك بعيدا عن تدخل النظام وضغطه وابتزازه · لو حصل هذا لكان منعرجا في تاريخ حزب قررت قواعده وقيادته تغيير خطة تغييرا جذريا ، وقرر عن قناعة سلوك خط جديد ·

الا أن أسلوب العناصر القيادية لم يكن بتاتا أسلوب الوضوح والديموقراطية الحزبية : فباسم جمع الشمل يحضر لتظاهرة سياسية (المؤتمر) هدفها الحصول على تزكية المناضلين لما طبخ وحضر مسبقا ، وباسم توزيع الادوار يتم ايهام القواعد بأن الكل متفق على الخط الجديد ، وباسم الامن والحرية تقمع وتغير الاراء المخالفة ، واخيرا وباسم المركزية يضرب عرض الحائط بكل الانتقادات والملاحظات التي تقدم بها المؤتمرون أنفسهم (وبعبارة أخرى : لك حرية النقاش ولي حرية التقرير) ·

ان ضحية هذه الممارسات وهذا الخلط والغموض لهي بالتأكيد القاعدة الحزبية التي انجزت في مسلسل لم تتضح مسبقا خفاياه وخلفياته ، بل طمس كل ذلك بدوافع الحماس « والعاطفة الاتحادية » ·

الاختيار الثوري : استمرار ، تطوير وتعميق ···

أمام هذه الاوضاع ، انطلقت مبادرة الاختيار الثوري ، كمبادرة قاعدية تروم التوضيح والفرز في آن واحد · فكان خطها الطبيعي هو التشبث بمكتسبات الحزب ، ردا على الانحراف القيادي ، وابراز ايجابيات تجربته والاستفادة من سلبياتها فكانت وفية « للاختيار الثوري » التقرير الشامل الذي تقدم به الشهيد المهدي بنبركة للمؤتمر الثاني للحزب · محافظة على الخط السياسي الذي رسمه بيان ٨ أكتوبر التاريخي مطبقة للمبادىء التنظيمية الاساسية التي حددتها المذكرة التنظيمية للحزب ·

ان هذه المبادرة ليست بظاهرة شادة في تاريخ الحركة الوطنية المغربية بل هي فقط استمرار للطرح القاعدي والفرز الطبقي الذي رافقه منذ انطلاق هذه الحركة · فتنظيم المقاومة وجيش التحرير قد جاء بعد أن انكشفت طبيعة واساليب النظام الاستعماري بكل جلاء ، في حين ان قيادة الحركة تلجأ للاساليب السياسية الاصلاحية· أما انطلاق حركة الجامعات المستقلة لحزب الاستقلال فلم يكن هو الاخر سوى مواجهة للنظام الاقطاعي الكومبرادوري ، وريث الاستعمار ، وفي نفس الوقت اجابة على النهج المتخاذل للقيادة البورجوازية ·

ولقد عرف الحزب نفسه مبادرات مماثلة تجلت في المجهودات القاعدية على المستويين الايديولوجي والتنظيمي ، سواء منها الخطوات التي انجزت في مرحلة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٧ عن طريق تطبيق المذكرة التنظيمية وتعميق الخط الايديولوجي للحزب ، او الانطلاقة التنظيمية لسنة ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ ، او العملية التصحيحية بتاريخ ٣٠ يليوز ١٩٧٢ (رغم ما أحاط بها من ملابسات) ·

على هامش اجتماع اللجنة المركزية

الاختيار الثورى ـ آبريل 1977 ـ العدد 15

تطرقنا سابقا للاختيارين المتواجدين داخل الحركة الاتحادية التي تمر من مرحلة من الفرز والتوضيح تفرض على كل مناضل اتحادى الحسم عن وعي وقناعة بين الاختيار الاصلاحي والاختيار الثورى المطروحان للنقاش .

واكدنا ايضا ان التطورات التي شهدتها وتشهدها هذه الحركة مرتبطة بشكل وثيق بالتطورات والتغييرات التي عرفتها الساحة السياسية وفي هذا الاتجاه شكل تعيين الكاتب الاول الاتحاد الاشتراكي وزير دولة ، وكذلك قرار الاستمرار في « السلسل الديموقراطي » وتحضير الانتخابات المقبلة ، شكل منعطفا هاما في تطور الحركة الاتحادية ، باعتباره مناسبة اخرى لطرح الاختيارين وبلورتهما وسط القاعدة وتوضيح اتجاه وابعاد كل واحد منهما ، كما كان مناسبة اضافية لامتحان مدى قدرة قيادة الاتحاد الاشتراكي على القبول بالنقاش الديموقراطي و"سماح لكل الآراء بالتبلور كاملا قبل الفصل فيها وفقا لمبادىء المركزية الديموقراطية .

موقفين واختيارين

ان السير العام الذى عرفته الجولات الاولى من التجربة الانتخابية ، والنتائج التي اسفرت عنها سواء على المستوى العملي او على المستوى السياسي العام .. ان كل هذا قد مكن فعلا من **تعميم** الطعن في هذه التجربة وتعميق التساؤلات **عن مصيرها .**

وكان هذا مناسبة ايجابية لطرح النقاش مجددا داخل الحركة الاتحادية مما ادى الى بلورة موقفين اساسيين يمكن تشخيصهما كالتالي :

١ ـ **الموقف الاول** : يؤكد ان المناضلين القاعديين الذين خاضوا التجربة الانتخابية لم يكن لديهم سوى هدف واحد محدد ، الا وهو العمل على الرفع من مستوى وعي الجماهير وتمتين الارتباط بها ، وفي نفس الوقت فضح خصومها واعدائها .

ولقد اكدت التجربة تعنت النظام وعدم تركه اى هامش يسمح ببلوغ حد ادنى من هذه الاهداف ، بل انه جند كل الوسائل المباشرة والغير مباشرة لتسخير كامل التجربة لصالحه . وتجلى ذلك بشكل خاص في القمع المسلط ضد المناضلين الاتحاديين الذين تجندوا من اجل حملة انتخابية نضالية ، كما اتضح في الغاء انتخاب المناضلين المعروفين بشعبية مواقفهم ، اضافة الى التزوير المكشوف والمفضوح في مختلف المستويات.

بناء على هذه المعطيات فان التجربة قد استنفدت ما كان لديها من امكانيات ، ولم يعد امام كل المناضلين سوى رفض الاستمرار فيها ومقاطعة الانتخابات النيابية المقبلة التي سوف لن تعرف سوى نفس النتائج والمضاعفات ، وفي نفس الوقت التجند لحملة توضيحية وسط الجماهير لتركيز مناهيم الديموقراطية **وفضح اعداء** الديموقراطية الواضحين .

٢ ـ **الموقف الثاني** : ويدعي ان الدخول للحكومة يشكل الضمانة الاساسية « لانقاذ المسلسل الديموقراطي » والاستمرار في التجربة ، وان لا بديل عملي امامنا سوى هذا الموقف .

وهذا الاتجاه يعتمد ـ كما اشرنا في عدة مناسبات ـ على النظرة الاصلاحية التي ترى ان التواجد داخل المؤسسات الحكومية و « المخبة » شرط اساسي لتحقيق الاصلاحات داخل الهياكل الموجودة ، وبالتالي فان هذا التواجد يجب ان يتم مهما كان الثمن .

وكان من المفروض ان يطرح الموقفين للنقاش الديموقراطي حتى يتم الحسم فيهما ، لكن مرة اخرى لجأت القيادة الى نفس الاساليب اللاديموقراطية المعهودة لتمرير موقفها . فاعتمدت مخاطبة عواطف المناضلين حول مسألة المعتقلين السياسيين ، والتأثير عليهم بشتى الوسائل ـ والتي لا يمكن ذكرها في هذا المجال ـ واخيرا اللجوء الى ممارسة موقفها المحدد مسبقا دون مراعات للرأي المخالف والمعبر عنه قاعديا .

وفي نفس الجو مر اجتماع اللجنة المركزية ، الذي كان الهدف منه بالنسبة للعناصر القيادية هو البحث عن تزكية القرار المتخذ مسبقا (الاستمرار في التجربةودخول الحكومة) وليس اتاحة الفرصة لمراجعة نقدية للتجربة الانتخابية لاستخلاص

العبرة منها ، وعلى ضوء ذلك اتخاذ القرار الملائم بشكل ديموقراطي ووفقا لقناعات المناضلين ·
هذه القناعات التي عبر عنها ممثلو القاعدة المناضلة داخل اجتماع اللجنة المركزية ، والتي تبلورت كلها حول الموقف الاول ·

وبالمقابل تشبثت القيادة واتباعها بالموقف الثاني · وعوض تطبيق السطرة الديموقراطية للحسم في الموقفين ، ثم اللجوء من جديد «لتفويض» القيادة لاتخاذ القرارات اللازمة ، مما يفقد اللجنة المركزية كل اهميتها ويضعف من دور هذا الاطار في المساهمة في التوجيه والتقرير باعتباره جهازا قاعديا بالدرجة الاولى ·

ان الموقفين المعبر عنهما داخل اجتماع اللجنة المركزية ما هما في النهاية الا تعبيرا عن الاختيارين المتواجدين داخل الحركة الاتحادية ·

ايجابيات الوضعية الراهنة

ان حدث الدخول للحكومة والاستمرار في « انقاذ المسلسل الديموقراطي » رغم كل سلبيات التجربة ، اضافة الى الشكل الذي اتخذت به هذه القرارات ·· ان كل هذا قد شكل خطوة مهمة **نحو الوضوح في الاختيار الاصلاحي** ، ومناسبة لتبين حقيقته وابعاده ·

وبالمقابل فان الوعي والنضج الذي عبرت عنهما القاعدة ، والاطار العام الذي وضعت فيه التجربة الانتخابية السابقة ، ونظرتها للمعركة الديموقراطية كوسيلة لتدعيم المكتسبات الشعبية، الشيء الذي تستدعي منع كل تجربة تنحرف عن هذا الاتجاه ··· ان هذه المواقف قد شكلت من جهتها دعما **للوضوح في الاختيار الثوري** الذي اصبح واقعا ملموسا داخل الحركة الاتحادية عموما ·

ان هذه الوضعية الايجابية تستدعي المزيد من الوعي والمسؤولية للدفع**بديناميكية الفرز** نحو المزيد من الصراع الايديولوجي السليم من اجل حل التناقضات داخل الحركة الاتحادية وترتيب الاوضاع ترتيبا طبيعيا يربط كل اختيار على حدة باطاره الملائم، ويخدم في نفس الوقت هدف تبسيط الحياة السياسية المغربية **والخروج بها من التعقيدات المزيفة · وهذا من شأنه أيضا أن يساعد على ارساء قواعد الوحدة بين كل فصائل الحركة التقدمية ، كل حسب قناعاته الخاصة ، على اسس سليمة واضحة وحول اهداف محددة تروم بالدرجة الاولى حل التناقض الاساسي ببلادنا والتخلص من سيطرة الامبريالية والطبقة الاقطاعية الكومبرادورية ·**

نـــداء الى جـمـيـع المنـاضـلـيـن الاتحـاديـيـن

بمناسبة فاتح ماي لسنة ١٩٧٥ توجه مناضلـون قاعديون الـى كل رفاقهم الاتحاديين بنداء يدعـو الـى التشبث بمكتسبات الحزب وخطه التقدمي الاصيل ، وذلك بعد ان تعرض بالتحليل لمبادرة المؤتمر الاستثنائي وما احاط بها من ملابسات سياسية خاصة حول الموقف من مشكلة اراضينا المحتلة • تلك الاراضي التـي تعرضت للمساومة والتقسيم ، وهذا ما تنبا به النداء منذ ذلك الحين •

ونظرا لاهمية هذا النداء الذيشكل نقطة انطلاقالمناضلين القاعديين للوقوف امام الانحراف والعمل على بلورة الاختيار الثوري القاعدي ، فاننا نضعه ـ بمناسبة فاتح ماي ـ امام قراء واصدقـاء الجريدة ، خدمة للعمل من أجل الوضوح •

بعد الاعلان عن قرار تغيير اسم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، وتحضير مؤتمر استثنائي بعـد ثلاثة اشهر ، فوجىء المناضلون مـن جديد بخرق مبدأ المركزيـة الديموقراطية فـي قضايـا مصيرية بالنسبة لحزبنا • وكانت نتيجـة ذلـك أن عمت القواعد الحزبية الحيرة والتساؤلات عما يحمل هذا الاعلان من تغيير في جوهر الخط السياسي لحزبنا•

كما وقد تساءل المناضلون عن سبب الاستعجـال بعقد المؤتمر الاستثنائي دون مراعـاة الوضعيـة التنظيمية للحزب الذي عرف حملة قمعية شرسة ، اقل ما يقال عنها ، انـه يستحيـل جمـع شمـل المناضلين في ثلاثة أشهر ، وبالاحرى أخذ رأيهم ، بل ان اغلبهم اطلعوا على التغييرات الجديدة من خلال الصحافة ••• هذا فضلا عن غياب عدد كبير من المناضلين ، سواء الموجودين في السجون ، أو يجهل مصيرهم الى الان ، أو الذين تصعب عليهم المشاركة بشكـل أو بآخر • أمـا مـن اتيحت لـه الفرصة ، فلم يتوصل « بمشاريع » وثائق المؤتمر الا في وقت متأخر جدا ، ان لم نقل لـم يتوصل بها حتى قاعة المؤتمر • هذا مع العلم أن اخر مؤتمر قد انعقد سنة ١٩٦٢ ، وكان من المفروض اشراك جميع القواعد في تحضير الوثائق اللازمة لبلورة خطنا الايديولوجي والسياسي ، ومناقشتها بشكل ديموقراطي حتى تصبـح قرارات المؤتمر الزاميـة للجميع •

ومـن جهـة أخرى ، فلقـد تقـرر عقـد المـؤتمر الاستثنائي بعد الاعلان عن « الانفتـاح » وبعـد سلسلة من المؤتمرات اصطنع البعض منها للمناسبة ••• الشيء الذي جعل المناضلون يتساءلون عـن مدى ايجابية مثل هذه المساومة ، والـى اي حـد ستكون المبادرة في يد الحزب للتحكم في توجيهه وفقا لارادة المناضلين •

وعلى اثر كل هـذه الممارسات اللاديموقراطية ، يضطر المناضلون لتقييم القرارات المطلوب منهـم تزكيتها والمصادقة عليها •

الاتحاد الاشتراكي: استمرار لخرق مبدأ المركزية الديموقراطية ، وتغيير سلبي في خط الحزب •

بعد دراسة عميقة للتقارير التـي اسفر عنهـا المؤتمـر ، لا يسعنـا الا أن نسجـل أن الاتحـاد الاشتراكي لم يكـن مجرد تغيير شكلـي لاسم حزبنا ، ولكنه حمل معـه تغييرات اساسية فـي جوهر توجيهه وذلك من خلال الملاحظات التالية :

ايديولوجيا : طمس التقرير الايديولوجي للحقائق التاريخية لنضال شعبنـا وذلـك علـى مستوى « التحليل التاريخي » • وفـي محاولـة لتحليـل المجتمع المغربي ، طمس التقرير حقيقة الصـراع الطبقي ، وأكثر من هذا ، نفي حتى وجود الطبقات (الاقطاعية والبورجوازية الوطنية والصغيرة) • أما على مستوى « الاختيار الاشتراكي » فاقل ما يقال عنه : ان هناك فهم خاطيء لنظرية الطبقـة العاملة •••

وبصفة عامة ، طغت جزئيـات التصور للبنـاء الاقتصادي والاجتماعي للمجتمـع الاشتراكي دون تحديد استراتيجية ثورية واضحة ، بل اكتفى التقرير الايديولوجـي بطـرح مجمـل « الاختيـار الاشتراكي » في اطار « تحويل أجهزة الدولة » • هذا اضافة الى الطعن في الاحزاب العمالية العالمية والمنظومة الاشتراكية •

سياسيا : وقع التخلي عن الشعارات والاهداف الثورية التي كان يسعى الحزب لتحقيقها وخاصة شعار المجلس التأسيسي (بمفهومـه الصحيح) والذي شكل باستمرار العمود الفقري فـي برامـج حزبنا منذ تأسيسه • كما أن البيان السياسـي الجديد يتنافى وروح بيـان ٨ اكتوبر التاريخي الذي أعطى الفهم الحقيقي للتناقض الاساسي فـي بلادنا •

وفيما يخص استكمال تحريـر اراضينـا المغتصبة ، نشير الانتباه الى المواقف السياسية والممارسات التي صحبتها ، وذلك في اطـار « الوطنية المتفتحة » و « الاستغلال المشـترك للخيرات » التي تشكل بالنسبة لنا تراجعـا خطيرا فيما يخص وحدة ترابنا الوطني وسيرا بها نحو التقسيم بشكل او بآخر •

تنظيميا : نسجل الفرق الشاسـع بيـن المبادىء المسطرة في التقريـر التنظيمـي ، والممارسات العملية المتبعة منذ قرار تغييـر

الاسم ·

وبناء على هذه الملاحظات ، يتضح لنا ان المؤتمر الاستثنائي يشكل مبادرة جديدة فرضت على القاعدة كسابقاتها من المبادرات القيادية التي عانى منها حزبنا والجماهير بصفة عامة طوال التجارب السابقة ، سواء كانت على شكل اخطاء سياسية فادحة ، من مفاوضات وتحالفات فوقية ، او على شكل اللجوء لاستعمال اسلوب العنف بدون تنظيم ثوري ينبثق من الجماهير الشعبية يؤطرها ويقود نضالها ·

من اجل التعبئة لعقد المؤتمر الثالث :

ان الطعن في المؤتمر الاستثنائي وقراراته ، لا يطرح من باب النقد السلبي بقدر ما نجد انفسنا مضطرين اليه غيرة على حزبنا حتى يكون بالفعل استمرارا لحركة التحرير الشعبية، وحتى تجدر اختياراته الثورية في اتجاه التطور التاريخي الذي كان من المفروض ان يسلكه باعتباره المعبر عن مطامح الجماهير الكادحة وفي طليعتها الطبقة العاملة ·

ومن اجل هذا ، فلا نرى مناصا من استخلاص العبرة من تجاربنا السابقة لكي نتجنب السلبيات ونستفيد من الايجابيات · ذلك اننا لا نقبل ان يكون استمرار نضالنا عبارة عن تكرار للاخطاء السابقة ، بل نريد منه ان يكون **في اطار تعميق وتطوير مكتسبات حزبنا التي نلناها بفضل التضحيات الجسام للمناضلين عبر السنين السابقة** · وفي هذا الاطار ، نرى انه من المستحيل التحلي ، وكيفما كان الحال ، عن المكاسب الاساسية التالية :

– بيان اللجنة المركزية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية الصادر بتاريخ ٨ اكتوبر ١٩٧٢ ، **كبرنامج نضالي لتعبئة الجماهير ، يحدد طبيعة المرحلة الراهنة وما تطرحه من مهام عاجلة على حزبنا** في اطار « الاختيار الثوري للاتحاد الوطني الذي يعطي لتحركاتنا السياسية والنضالية اطارها الشامل الذي يسجل داخله القرارات السياسية المرحلية ، والذي يستهدف **« استئصال جذور الهياكل الاقطاعية والاستعمارية والاستغلالية ببلادنا »** ·

– التزامنا بروح المذكرة التنظيمية التي الحت على احترام مبدأ المركزية الديموقراطية من القمة الى القاعدة والعكس كمبدأ تنظيمي اساسي ، ونبذت شكل التجمعات المائعة كاسلوب تنظيمي ·

– ان عملية الربط بين الخطوط العريضة لبيان ٨ اكتوبر كبرنامج نضالي للمرحلة ، وبين الالتزام الفعلي بروح المذكرة التنظيمية في ممارساتنا النضالية ·· هي الانسجام مع « الاختيار الثوري » للرفيق المهدي بنبركة في منهجية التحليل المتقدمة والرؤيا النقدية الواضحة لتقييم تجارب حزبنا ·

ان تشبثنا بهذه المكتسبات يدخل في اطار الوفاء لتراث حزبنا وتضحيات مناضلينا الشهداء والمعتقلين ، واصرار الجماهير الكادحة المناضلين على المضي في طريق التحرير ووضع الاسس للبناء الاشتراكي ، وذلك مهما بلغت التضحيات ·

وحتى نكون في مستوى ما تطمح اليه الجماهير الكادحة ، وفي طليعتها الطبقة العاملة، نرى من اللازم تعميق وتطوير هذه المكتسبات من اجل وضع الاسس لبناء تنظيم ثوري طلائعي قادر على قيادة الجماهير الشعبية في معركتها الحاسمة ضد اعدائها الطبقيين وسندهم الامبريالية ، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال المطالبة بضرورة انعقاد المؤتمر الثالث الحقيقي·

ايها الاخوة المناضلون :

اننا اذ نغتنم فرصة فاتح ماي لنحيي نضال الطبقة العاملة في جميع انحاء العالم ، ولنحيي الانتصارات الجديدة للقوات التحررية والثورية ضد الامبريالية في فلسطين وفيتنام وكمبوديا وافريقيا واوروبا ··· نوجه نداء حارا لجميع المناضلين الاتحاديين للتعبئة من اجل مؤتمر ثالث حقيقي نتمكن به من تعميق مكتسباتنا **وتصحيح اديولوجيتنا** وتجسيد استمرار نضال حزبنا باختياره الثوري ···

عاش فاتح ماي رمزا لوحدة الطبقة العاملة ·
عاشت وحدة المناضلين ·
الخلود لشهداء شعبنا ·
الوفاء لنضال الشهيد المهدي بنبركة ·
فاتح ماي ١٩٧٥ ·

مناضلون اتحاديون ·

دروس تجربة ٢ مارس ١٩٧٣

لا زالت هذه التجربة تشكل موضوع نقاش هام بين المناضلين لا من حيث الدروس الاساسية التي ابرزتها ، ولا من حيث النتائج التي آلت اليها والاوضاع العامة التي ترتبت عنها • لذا يحق طرحها للنقاش من جديد وتعميق معطياتها سعيا وراء المزيد من التوضيح وبحثا عن المزيد من الدروس والاستفادة ، وذلك في اطار التقييم الموضوعي والوعي بالمسؤولية الجماعية •

وحتى نتمكن من تقييم هذه التجربة تقييما صحيحا لا بد من استحضار كل الظروف والملابسات التي احاطت بها •

الاختيار الثورى ـ يونيو/يوليوز ١٩٧٧ ـ العدد ١٧

الظرف السياسي •

اتسم هذا الظرف بميزات أساسية يمكن انجازها كالتالي :

ـ استمرار تدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وسط سخط جماهيري عام وتعمق متزايد للتناقض القائم بين الحكم من جهة ، وأوسع الجماهير الشعبية من جهة ثانية •

ـ تفجير تناقضات النظام من الداخل نتيجة المحاولتين العسكريتين (الصخيرات و ١٦ غشت) الشيء الذي عمق عزلته وجعله في موقع ضعف خطير بالنسبة لاستمرار بقائه •

ـ فشل مفاوضات النظام مع الكتلة الوطنية ومحاولاته للخروج من الازمة عن طريق تزييف الديموقراطية (رفض الحركة الوطنية والتقدمية والتقدمية للدستور الممنوح) •

ـ احتدام الصراع بين الطبقة الحاكمة وأوسع الفئات الشعبية • فمن جهة تتصاعد مختلف مظاهر الاحتجاج والنضال ـ اضرابات المناجم وقطاع التعليم والسكك الحديدية على الخصوص ـ ومن جهة ثانية يلجأ النظام الى أسلوب القمع المنهجي والعنيف (اعدام الضباط ، أرسال الطرود الملغومة لبعض قادات الحركة الوطنية ، حل المنظمة الطلابية ، خنق كل الحريات العامة ....) •

هذه هي العلامات البارزة في الوضع السياسي آنذاك ، والتي توحي كلها بضرورة أخذ المبادرة لتأطير نضال الجماهير والدفع باحتدام الصراع مع النظام ـ الموجود في اخطر موقع ضعف وعزلة عرفها منذ وجوده ـ خاصة أن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية قد تمكن من استرجاع نشاطه ، وأن الحركة التقدمية عموما قد وجدت في موقع يسمح بتطوير نضالها والرفع من مستوى نشاطها • ومن شأن هذه الظروف أن توحي أيضا ان ابسط مبادرة في اتجاه تدعيم الصراع ضد النظام سوف تشكل عاملا حاسما في تغليب ميزان القوى لصالح الجماهير ...

في اطار هذه الظروف العامة ، كيف خطط لتجربة ٣ مارس وما هو التوجيه العام الذي سارت عليه ، والوسائل والاساليب التنظيمية التي اعتمدتها ؟ •

الاطار التوجيهي والتنظيمي العام

استنادا الى الظرف السياسي المذكور ، أرادت هذه التجربة أن تكون بديلا للمساومات والمفاوضات الفاشلة من جهة ، وللانقلابيين العسكريين من جهة ثانية ، واستنادا لمعطيات التجربة الحزبية السابقة أعلنت « استحالة النضال الديموقراطي داخل بلادنا » (كما جاء في برنامجها) وطرحت البديل باعتمادها شعار « الثورة الشعبية المسلحة » لتحقيق الاهداف السياسية التالية :

● **تتميم الاستقلال •**

١ ـ تحقيق وحدة التراب المغربي باسترجاع جميع المناطق الوطنية التي لا زالت تحت سيطرة الاستعمار •

٢ ـ رفض القواعد العسكرية الاجنبية في بلادنا من أية قوة دولية كيفما كانت •

٣ ـ تحقيق الاستقلال الاقتصادي والسياسي للمغرب ، بتحطيم كل استغلال لطاقات بلادنا المادية والبشرية من طرف القوى الاقتصادية العالمية •

٤ ـ حماية المياه الاقليمية المغربية وخيراتها من السيطرة الاجنبية •

٥ ـ تحرير المواطن المغربي من كل أنواع الاستغلال : الاقطاعية والاحتكارية » •

● **« تحقيق الديموقراطية •**

١ ـ تحقيق نظام جمهوري شعبي وديموقراطي ، يكون العمود الفقري فيه ، ديموقراطية ومراقبة واسترجاع الجماهير الشعبية الكادحة لوسائل الانتاج في بلادنا •

٢ ـ انتخاب الشعب مجلسا تاسيسيا يضع دستورا للبلاد ، يجري به العمل بعد مصادقة الشعب عليه •

٣ ـ ضمان حرية التعبير ، والتنظيم السياسي والنقابي ، وحرية تأسيس الجمعيات والاندية الثقافية » •

والى جانب هذين الهدفين الاساسيين ، أكد البرنامج الاختيارات الاشتراكية فيما يخص البناء الاقتصادي للمجتمع الجديد •

هكذا ، واذا ما اقتصرنا على التحليل النظري لهذا البرنامج ، نرى أن المطروح بالاساس هو ضرورة الانتقال الى مرحلة النضال العنيف ، بعد

فشل أساليب العمل الديمقراطي في ظل الحكم المطلق ، وأن المهام التي أخذتها الحركة على عاتقها هي في جوهرها : مناهضة الامبريالية ، وتحطيم الهياكل القائمة لتحقيق مهام التحرر الوطني وتحضير الشروط للبناء الاشتراكي .

لكن ما هو النهج العملي الذي سارت عليه هذه الحركة الاتحادية وما هي الاساليب التي استعملتها والخطة التي سلكتها ؟

تقييم التجربة : دروس للحاضر والمستقبل .

أن أول ما يجب تأكيده هو **ان التجربة قد مرت في ظروف التناقضات التي كان يعيشها الحزب والتي تجلت أساسا فيما يصطلح عليه بالازدواجية،** أي تعايش الاتجاهين المتناقضين ـ الاصلاح والتغيير الجذري ـ **في جو مبهم بالنسبة للمناضلين القاعديين** ، وفي اطار غموض الخط الايديولوجي للحزب وعدم الحسم في استراتيجيته وتاكتيكه . (ولقد سبق لنا أن تعرضنا لتحليل هذه التناقضات ضمن تقييم التجربة الحزبية ككل) .

في هذا الاطار العام انطلقت تجربة ٣ مارس مجسمة لنفس الروح الازدواجية : فمن جهة يعتمد الحزب كاطار عام للقيام بالنضال السياسي وتعبئة الجماهير ، وفي نفس الوقت يستمر العمل من اجل حسم كل التناقضات وبلورة التنظيم الثوري وسط الجماهير المتدمرة عن طريق النضال المباشر .

وسيكون من باب البديهيات التذكير بالاخفاق العملي للتجربة وعدم تمكنها من بلوغ أهدافها المرسومة ، بل المطروح بالاساس هو البحث عن أسباب الاخفاق لاستخلاص الدروس منها ، دون أغفال بعض الايجابيات التي تضمنتها هذه المبادرة .

وفي هذا الاتجاه ، لا أحد ينكر أن أحداث ٣ مارس قد حققت ، ولو بشكل محدود زمنيا ، انتزاع المبادرة من يد النظام مشكلة بذلك بارقة من الامل في التخلص النهائي من الاستبداد والاستغلال . وهذا ما جعلها تكسب عطف أوسع الجماهير في الارياف على الخصوص كما تاكد ذلك من خلال حماية المناضلين وتقديم المساعدة لهم وتموين البعض منهم شهور عديدة قبل وبعد انتهاء العمل المسلح .

ومقابل هذه الجوانب الايجابية ، فان العواقب السلبية للتجربة لم تكن بالبسيطة ، سواء على مستوى الانتكاسة التي عرفها الحزب نتيجة القمع الوحشي الذي تسلط على مناضليه القاعديين (الاعدامات ، التصفيات ، الاعتقالات ...) أو على المستوى النضالي العام حيث لم يتحقق التحول المرجو في موازين القوى لصالح الجماهير ، بل يمكن القول أن العكس هو الذي حصل .

والمهم ليس هو الوقوف عند النتائج بشكل سلبي لكن استخلاص العبرة منها ، وذلك ما يمكن ايجازه في نقطتين جوهريتين :

١ ـ أن أسلوب الكفاح المسلح ليس غاية في حد ذاته ، وان اعتماد النضال الجماهيري الطويل النفس للالتحام بالجماهير الشعبية وأسهامها في اختيار الاساليب النضالية التي تطابق كل مرحلة مرحلة ، لهو الطريق السليم والاضمن لتحقيق مهام التحرر الوطني وتمهيد السبيل نحو الثورة الاشتراكية .

فالاكيد أن نخبة من المناضلين الثوريين لا يمكنها أن تنجز هذه المهام مهما بلغت شجاعتهم وقدرتهم الكفاحية ، فما بالك اذا ما تم تنفيذ التجربة عن طريق تنظيم يعاني من التناقضات الداخلية ويتعرض للاختراقات بواسطة استغلال العلاقات الشخصية والقبلية .

٢ ـ أن الدفع بتجربتنا الحزبية الى الامام لا يمكنه أن يتم الا بوضع حد للازدواجيات والتكتيكات الملتوية ، والعمل على توضيح خطنا الايديولوجي والحسم في استراتيجيتنا بشكل قار ونهائي .

تطرقنا الى الجانب الاساسي من العواقب السلبية ، ولم يبق الا أن نضيف أن العناصر القيادية الحاصلة والمدافعة عن الاتجاه الاصلاحي قد أستغلت الفرصة لمحاولة التنكر لكل التجربة السابقة والانفراد بالحزب قصد فرض توجيهها وقناعاتها .

أما ضمن الايجابيات ، فلا يفوتنا أن نسجل التوضيح الذي ترتب عن هذه الاوضاع كلها ، والقناعات التي تبلورت وسط القاعدة الاتحادية والتي تجسمت في نقطتين رئيسيتين :

ـ عدم جدوى الاعمال المعزولة ، وضرورة التوجه بشكل جاد نحو مهمة البناء الثوري للحزب في اطار توضيح ايديولوجي تام .

ـ سلبية التحالفات المزدوجة والمبهمة ، وضرورة ايجاد أسس موضوعية للتحالف بين كل القوى الوطنية والتقدمية وانطلاقا من الواقع الطبقي لكل منها ومع توضيح الاطار وتحديد نقاط الالتقاء ونقاط الخلاف .

تحية لارواح المناضلين الشهداء .

كيفما كان التقييم الذي نخص به هذه التجربة ومهما بلغت ضآلة ايجابياتها قياسا بسلبياتها ، فان الذي لا يسمح به هو الطعن في المناضلين الاتحاديين ، عمالا وفلاحين ومثقفين ثوريين ، الذين سقطوا في معركة التحرير والديموقراطية .

واذا كان هؤلاء المناضلون قد استشهدوا ضحية تجربة ضعيفة الاطار التوجيهي التنظيمي ، فان ذلك لا يمس وان ينال من دورهم النضالي البارز ، ليس فقط خلال تجربة مارس ١٩٧٣ حيث تجلت شجاعتهم وبسالتهم وقدرتهم على الالتحام بالجماهير ـ اذ عاش البعض منهم في ظروف السرية شهورا عديدة قبل انطلاق التجربة وبعدها ـ لكن ايضا طوال التجربة النضالية السابقة في عهد مواجهة الاستعمار المباشر أو أثناء فترة النضال السياسي ضد الطبقة الاقطاعية الكومبرادورية عميلة الامبريالية .

أنهم شهداء التحرير والديموقراطية ، ستبقى لهم مكانتهم البارزة في سجل شهداء الشعب المغربي .

على هامش استجواب

الاستاذ

عبد الرحيم بو عبيد

الاختيار الثورى ـ سبتمبر 1977 ـ العدد 18

بعد ارسال وحدات مسلحة الى الزاير واستقبال رئيس الدولة لبعض الشخصيات الاسرائيلية الصهيونية في المغرب . قام المناضلون الاتحاديون أساسا ومجموع القوى التقدمية في الوطن العربي وافريقيا عموما باستنكار المؤامرات التي يقوم بها النظام المغربي لتنفيذ مخططات الامبريالية والصهيونية ضد الشعوب الافريقية والعربية . وكان من المنتظر ان يضم بعض قادة الحركة الوطنية المغربية صوتهم لهذا الاستنكار وليؤكدوا من جهتهم ان ما يقوم به النظام في هذا المجال لا يمثل ارادة الجماهير المغربية بل هو ضد مصالحها .

الا ان مجلة الدستور طلعت علينا في الاونة الاخيرة باستجواب مع الاستاذ عبد الرحيم بو عبيد لا يندد فيه بهذه القضايا بل يحاول ايجاد تبرير لها بدعوى ان استقبال الصهاينة الاسرائيليين يمكن ان يخدم القضية الفلسطينية او بان منظمة التحرير لم تدن تلك اللقاءات . اما عن تدخل النظام الرجعي في الزاير فيقرأ المرء ان الجندرمة الكاطانغيين ليسوا بجيش تحرير او ان عدد الموتى من جانب المغاربة لم يتعد ثمانية او سبعة جنود .

ان المسألتين لا يمكن طرحهما بهذا الشكل . فاذا كان الشعب المغربي يضع ثقته الكاملة في قدرة الشعب الفلسطيني على تسيير اموره بنفسه والبحث عن الوسائل الكفيلة بتحقيق اهدافه تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية فانه لا يمكن لهذا الشعب ان يسمح باستضافة او استقبال أعداء الشعب الفلسطيني وأعداء الامة العربية على أرضه وباسمه . ولا يقبل الشعب المغربي ان يوجه طعنة خنجر في ظهر الثورة الفلسطينية من بلاده بواسطة التنسيق مع القادة الصهاينة الاسرائيليين والانعزاليين الكتائبيين . خصوصا وان رئيس الدولة نفسه يصرح بكل وضوح للمجلات الامريكية والاوروبية بالاهداف المتوخات من عملياته الدبلوماسية هذه . لقد ضحى الشعب المغربي بأبناء له في وجدة سنة 1948 وفي الجولان وسيناء سنة 1973 من اجل القضية الفلسطينية ووفاء لارواح هؤلاء الشهداء يصبح من الواجب ادانة من يصافح اولئك الذين وجهوا بنادقهم ضدهم وليس ايجاد تبريرات .

وبالنسبة لتدخل النظام الرجعي المغربي في الزاير فقد وضح الملك بما لا يدع مجالا للغموض واللبس ان الغرض من تدخله كان هو انقاذ نظام موبوتو المتعفن واعطاء ضربة للحركة التقدمية الافريقية التي تهدد المصالح الامبريالية في قلب افريقيا وشرقها . ثم ان الموقف المبدئي المنطقي هو رفض التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الشعوب . وهل يسمح الشعب المغربي لاحد بالتدخل في شؤونه ؟ ابدا . فالشعب المغربي يرفض ان يستمر ورثة الاستعمار في اجبار ابنائه على القيام بالمهام العسكرية الاستعمارية في بلدان اخرى لارجاع «الامن» لها كما كان الشأن في سوريا قبل الحرب العالمية او في الهند الصينية بعدها .

كما لا يمكن قياس صواب او خطأ التدخل في الزاير بعدد الموتى ولو كان منعدما . ان المسألة مسألة مبادئ . لا تبريرات . ومن لم يستطع استنكار المنكر ولو بالكلام اما كان أولى به ان يصمت .

وتكريس التجزئة .

فعوض الوطنية الضيقة . والنزعة الانفصالية . يمكن ويجب أن نسلح نضالنا برؤية شاملة . من أجل فرض سيادة الشعب المغربي . وتكتيل كل القوى الوطنية والتقدمية في اطار وحدة وطنية حقيقية . تهدف الى التحرر من سيطرة الرجعية المحلية والاستعمار بشكليه القديم والجديد .

أما على الصعيد الداخلي . فان هذا التوجه يفترض منا كمغاربة . الوقوف أمام التحولات الخطيرة التي عرفتها بلادنا . لاستخلاص الدروس من التجربة والاستفادة منها . فمما لاشك فيه . أن تجربة الانفتاح الجديد لم تكن سوى انقاذ للنظام . الذي استرجع كامل المبادرة في فرض مشروعيته واختياراته على حساب السيادة الوطنية والشعبية .

فعلى مستوى القضية الوطنية . تمت المساومة بالقضية الوطنية وافساح المجال للنظام الاقطاعي الكومبرادوري للمساومة مع الاستعمار الجديد لتثبيت مصالحه بالمنطقة . وتمتين التحالف الأمبريالي الرجعي . مقابل تقسيم التراب الوطني وتكريس التبعية . وان الاتفاقيات التي توجت هذه المساومات . لا تقل خطورة عن اتفاقيات « اكس ليبان » . التي فتحت المجال لسيطرة الاستعمار الجديد على بلادنا . واجهاض المد التحرري لشعبنا وتوقيف المد الوحدوي في المغرب العربي .

وفيما يخص المسألة الديموقراطية . فإن التنازل عن الشروط الرامية الى تدعيم نضال الجماهير وصيانته . فلم تكن عواقبه سوى اتاحة الفرصة لما كان يسعى اليه النظام باستمرار . وهو تثبيت مشروعية حكمه المطلق على حساب السيادة الشعبية وتزييف ارادة الجماهير من خلال « تجربة انتخابية » وفي اطار لعبة محددة الأهداف والأبعاد .

ومن جهة أخرى . استغل النظام جو الانفتاح المزعوم . لتدعيم مركزه لدى الأمبريالية . فالتضحية بأبناء الشعب من جنود وضباط . عندما أرسل وحدات من الجيش المغربي الى الزايير . واستقبال مسؤولين صهاينة . زيادة على الدعوات الصريحة للاعتراف بالأمر الواقع الاسرائيلي . . أدلة قاطعة تبرز عمالة النظام واغراقه في الخيانة .

لقد تمكن النظام مرة أخرى . من نقل الأزمة من صفوفه الى صفوف الحركة الوطنية لدرجة ساد معها التنافس السلبي والجدل العقيم والتسابق نحو الحكم لاضعاف مشروعية حزب لصالح مشروعية حزب آخر .

فبدون استراتيجية واضحة . وفي اطار الخط التراجعي الذي تم بمقتضاه طي صفحة الماضي . والتخلي عن الخط والتراث النضاليين . . أصبحت « جدلية التحرير والديموقراطية » مجرد شعار وممارسة فيادية . تصب عمليا كمردود ايجابي في اتجاه مصالح النظام وكعناصر سلبية في اتجاه ارادة التغيير .

ان مجمل هذه العواقب السلبية . نجمت عن التوجه الذي عمل ولا يزال . على احتواء الأهداف الاستراتيجية بالعمل التاكتيكي اليومي . حتى مع القواعد المناضلة نفسها . هذه القواعد التي تمت تعبئتها بالتحاليل التبريرية الهادفة الى تغطية مخاطر المنزلق الجديد . وعلى الرغم من ذلك . فان القواعد خاضت نضالها من زاوية التحدي للنظام القائم . وعبرت من خلال كفاحاتها . عن تمسكها بوحدة الشعب وسيادته . وهي اذ تطرح اليوم تساؤلاتها وتخوفاتها المشروعة على مسار الأحداث ببلادنا . فانها تفعل ذلك عن وعي بالأبعاد الخطيرة للظرف الراهن .

وهذا سر القمع المتعدد الأشكال الذي مارسه النظام ضدها . رغم الانفتاح المزعوم . ففي ظل «المغرب الجديد» . لجأ النظام الى التصفيات الجسدية . ففضلا عن الاعتقالات والاختطافات . والمحاكمات الصورية . والجلد على الطريقة المخزنية العتيقة . فالحكم لم يخفف من قمعه . بل نوع أشكاله وصعدها . فهو اليوم يلجأ الى الجرائم «العادية» . عن طريق عصاباته الاجرامية التي تقوم باغتيال أشرف المناضلين . دون أن يكلفه ذلك . أية مسؤولية داخليا وخارجيا .

وعلى الرغم من القمع والارهاب . فان الجماهير الكادحة . والطبقة العاملة على الخصوص . صعدت من كفاحاتها المطلبية والسياسية في مختلف القطاعات . وعبرت بذلك عن صمودها . وتحديها للنظام وسياسته وحملاته الديماغوجية . مثل الدعوة الى السلم الاجتماعي الذي استهدف منها عبثا تجميد الصراع الاجتماعي .

ونحن كمناضلين اتحاديين . مؤسسين ومناضلين . اذ نبرز هذه الحقائق :

- نوجه نداء الى جميع المناضلين الاتحاديين . للحرص على استمرار المكتسبات الايجابية . والتراث النضالي للحركة الاتحادية . وتوجيه كل الطاقات من هذا المنطلق لتصحيح كل الأخطاء والممارسات

التي سمحت للحكم بتمرير مخططاته . على حساب السيادة الشعبية . ووحدة التراب التي تمر أساسا من وحدة الشعب النضالية .

ـ نتوجه بنداء الى كافة المناضلين الموريتانيين والجزائريين والمغاربة . وضمنهم المواطنون الصحراويون . لنبذ كل طرح من شأنه تجزئة نضال الشعوب . والعمل على صب كل الطاقات النضالية باتجاه وحدوي لبناء المستقبل .. فبدل اهدار دم أبناء الشعب الواحد . جنودا ومدنيين . علينا أن نصحح مفاهيمنا بالعمل على نبذ الوطنية الضيقة والشوفينية . وازاحة أخطار الحرب المهيمنة على المنطقة .. لكي نجعل من نضالنا مقبرة للحلف الأمبريالي الرجعي .

انه هو السبيل الوحيد لتعبئة كل طاقاتنا النضالية وتجنيدها في الصراع الذي تخوضه الشعوب العربية . وقواها الحية . ضد الأمبريالية والصهيونية والرجعية

الموقعون :

محمد البصري
المنتصر حسين العتابي
امحمد التوزاني
ابراهيم أوشلح
محمد أوشقير
محمد الهدالي
محمد بن محمد الهاشمي
رشيد المانوزي
كمال اليزيد
ابراهيم المانوزي
سهير العربي الفكيكي (بوراس)
ناصر عمر صالح (الفرشي)
حياة برادة
دفع محمد

عبد الفتاح سباطة
المالكي أحمد (جحا)
عبد الغني بوستة
زايد بن موحا ايت مبارك
محمد مطيع
المرابط سليمان
المحجوب بن موسى
الطاهر الجميعي
نعيم محمد بن الأشقر
عمر زهرير
أومدة محمد
بلعيد بن الحاج حسن (خالي)
أحمد الطالبي
سعيد بن بخلف أيت بدير

الحسين الخضار
الفقيه الفكيكي (بوراس محمد)
مبارك أبو درقة
الحاج عمرو الحموني
ادريس البنعيسي
مخلص محمد السوسي
علي الجناتي
محمد بن موحا أونحدي (أيت خويا)
مولاي عبد الله الهيلالي
أحمد كرم
حسن التدلاوي
أبو بكر المانوزي
محمد بن الحسين أزلماض
محمد الحموني